الاستنساخ البشري
من وجهة نظر قانونية(*)

الأستاذ الدكتور/ محمد يحيى المحاسنة
جامعة عمان العربية للدراسات العليا
المملكة الأردنية الهاشمية

ملخص:

يحظى الاستنساخ البشري في هذا الوقت باهتمام علمي كبير، ويدور حول الاستنساخ جدل قانوني وفقهي لم يحسم بعد. والاستنساخ البشري هو التنسيل أو تكون الكائن البشري نسخة مطابقة تماماً من حيث الخصائص الوراثية والفزيولوجية والشكلية لكائن بشري آخر.

وهنالك أيضاً النوع الآخر من الاستنساخ وهو الاستنساخ البشري العلاجي الذي لا يهدف إلى تكوين كائن بشري كامل وإنما استنساخ أعضاء منه وسيلة علاجية. هذا الاستنساخ بنوعيه يطرح التساؤلات القانونية التي تحتاج إلى جواب.

لذلك كله كان هذا البحث لتعريف المتخصص بالقانون ماهية الاستنساخ البشري، ثم بيان وجهة النظر القانونية فيه.

مقدمة:

مع بداية الألفيّة الجديدة، استهلّ القرن الحادي والعشرون، وموضوع الاستنساخ البشري، يحتلّ رأس الأولويّات والاهتمامات العلميّة على الإطلاق، بل

(*) أجيز البحث بتاريخ ٣/٥/٢٠٠٣م.

تعد المناظرة الدائرة بين المؤيّدين للاستنساخ البشري والمعارضين له، من أكثر الموضوعات حيويّة وجلباً للاهتمام، هذه المناظرة ستبقى حيّة ومستمرّة حتى يتوصّل العلم إلى قول فصل في هذا الموضوع. وكلمة استنساخ على العموم تعني تكرار الشيء نفسه، أو أخذ وحدة مطابقة للأصل من هذا الشيء. أمّا الاستنساخ اصطلاحاً فيعني "تكون كائن حيّ نسخة مطابقة تماماً من حيث الخصائص الوراثية، والفزيولوجيّة، والشكليّة، لكائن آخر كفردي توأم البيضة الواحدة، فهو توالد لا جنسي لا يحدث فيه إخصاب لبويضة الأنثى بنطفة الذكر، وإنّما تشرع الخلية بتكوين الجنين، ومن ثمّ الفرد البالغ دون مشاركة الذكر". والاستنساخ تركّزت عليه الأضواء منذ أن أعلن العالم إيان ويلموت وزميله كامبل في الأسبوع الأول من شهر مارس ١٩٩٧، أنّ الشاة دوللي قد تمّت ولادتها بنجاح في شهر يوليو ١٩٩٦، بعد تنسيلها من خلية واحدة. لقد أخذ هذان العالمان في تجربتهما خلية ناضجة من ضرع نعجة، أخضعاها بعد ذلك لنظام غذائي أدّى إلى قابليتها للانقسام، ثمّ أدخلاها إلى بويضة أخذت من نعجة أخرى، بعد أن أفرغا هذه البويضة من نواتها، ثمّ أُدخلت البويضة إلى رحم نعجة فتخلّقت جنيناً ثمّ ولدت دوللي[١]. وقد أطلق العالمان على النعجة النسيل (المستنسخة) اسم دوللي تيمّناً بالنجمة الذائعة الصيت Dolly Parton عملاقة الغناء الريفي[٢]. وبعد أن عمّت أخبار ذلك الإنجاز العلمي الخارق، بدأت فكرة الاستنساخ تستحوذ على الاهتمام، حيث طفت أولاً على السطح بعض الأفكار المتطرّفة المتسرّعة؛ فقد رأى بعض السياسيين في الفكرة وسيلة للبحث عن أسباب القوة بزيادة أعداد الجيوش وتقويتها بالعنصر البشري، والمزارعون رأوا فيها وسيلة لمضاعفة الإنتاج من الطعام دون إنفاق كثير من المال، ولكن وبعد مرور الزمن اللازم لإتاحة الفرصة للتفكير العقلاني الواقعي، بدأت تظهر أفكار أخرى للاستفادة ممّا يسمّى بالاستنساخ، ومثالها مساعدة بعض فاقدي الأمل

(١) http://www.islamonline.net/iol.-english/dowalia-15-10/techng.16.asp.

(٢) د. هاني رزق، الاستنساخ جدل العلم والدين والأخلاق، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، ط١٩٩٧، ص١٥.

كالأبوين غير القادرين على الإنجاب، فقد أصبح مجال التفكير فيهم معلّق على فكرة الاستنساخ. ثمّ طغى بعد ذلك على الموضوع جدل احتدم ولم يزل بعد، وتمحورت الأسئلة المطروحة حول الموضوع على فرص الاستنساخ، هل سيتقدّم أم سيتضاءل ويتوقّف؟ هل سيكون مصدر خير للبشرية أو مصدر شرّ لها، ما فوائده، وما مضارّه؟ ومثل هذه التساؤلات أسهمت بإنتاج مواقف شبه متسرّعة لكنها حاسمة قرّرت فيها معظم الدول أو كلّها تقريباً تحريم الاستنساخ البشري ذاته. كل ذلك تطلّب المزيد من الدراسة والبحث في هذا الموضوع، ولذلك كانت هذه الدراسة التي سنحاول من خلالها تعرّف وجهة نظر القانون في الاستنساخ البشري. وفي هذا البحث سنقسم الدراسة إلى فصلين: الأول نخصّصه لتعريف الاستنساخ ومشكلاته، أمّا الثاني، فسيكون لبناء موقف قانوني من الاستنساخ البشري.

الفصل الأول
تعريف الاستنساخ ومشكلاته

في معرض تعريف الاستنساخ تطرح جملة من القضايا نفسها للمناقشة؛ لأنّ التعريف الدقيق يتطلّب إبراز جميع جوانب المسألة، الأمر الذي يفضي تلقائياً إلى توقّع المشكلات التي من الممكن أن تنشأ عن الاستنساخ، ولأجل ذلك كان الحديث عن هذه المشكلات ملازماً لمحاولات تعريفه بشكل لا يمكن تجاهله. ولذلك، فإنّنا سنتناول موضوع هذا الفصل في مبحثين، نخصص الأول منهما لتعريف الاستنساخ، والثاني لعرض ما يتوقّعه المختصّون من مشكلات قد تنتج منه.

المبحث الأول
تعريف الاستنساخ

يتطلّب تعريف الاستنساخ أن نعرض للوضع الطبيعي للتنسيل أو التخليق قبل ظهور موضوع الاستنساخ، وسيكون المطلب الأول من هذا المبحث مخصّصاً لذلك، ثمّ نتناول في المطلب الثاني موضوع استنساخ النبات والحيوان انطلاقاً من أن ذلك كان مقدّمة للتفكير في استنساخ البشر، أمّا المطلب الثالث فسنخصّصه لبحث الاستنساخ البشري.

المطلب الأول
التنسيل قبل الاستنساخ (التخليق الطبيعي)

التنسيل (التكاثر) في الطبيعة معروف بطريقتين، وهما طريقة التوالد اللاجنسي، والتوالد الجنسي، والتوالد اللاجنسي تشرع فيه الخلية بتكوين الجنين ثمّ الفرد البالغ دون مشاركة من الذكر. أمّا التوالد الجنسي فيتضمّن تضامية جينات فردين اثنين لتتشكّل منظومة جديدة من الجينات، تختلف قليلاً أو كثيراً عمّا كانت عليه في كل من الفردين. فالتوالد والجنس ظاهرتان

منفصلتان في الأساس، ويمكن لكل منهما أن تحدث بمعزلٍ عن الأخرى، وبناءً عليه، سنبحث في هذا المطلب ظاهرة التوالد اللاجنسي في البند الأول، ثمّ التوالد الجنسي في البند الثاني.

البند الأول – التوالد اللاجنسي: التوالد بغياب الجنس يميّز الكائنات الحيّة الحيوانيّة التي تتكاثر بالانشطار ولا يحدث في أثناء ذلك فرز للجينات، كما يتمّ عندما ينشطر الأميبة (وحيد خلية حيواني) إلى نصفين، فتمتلك الكائنات الحيّة الجديدة بعد الانشطار الخصائص الوراثية، الشكلية الفزيولوجية نفسها، إلى حدّ التطابق. وبسبب غياب التنوّع تستجيب كلّها استجابة واحدة للمؤثّرات الخارجيّة، كتغيّرات البيئة، الأمر الذي يؤدّي إلى انقراضها أحياناً، وقد يفسّر هذا إخفاق هذا النمط من التوالد في الطبيعة، وقد يفسّر أيضاً تميّز الكائنات الحيّة الراقية بالتوالد عن طريق الجنس الذي يؤمّن التنوّع والتغاير[٣]. ومثال آخر معروف في عالم الحيوان للتكاثر اللاجنسي، الحيوان البحري المعروف باسم نجم البحر، وهو حيوان لافقاري، إذا فصلت قطعة من جسمه فإنها لا تموت، بل إنها تحتفظ بقدرتها على تكوين نجم بحر آخر جديد ومطابق للحيوان الأصلي الذي انفصلت منه تلك القطعة[٤]، هذا التكاثر اللاجنسي أو (التكاثر العذري) يجعل الفرد الناتج من هذا النوع من التكاثر من أب واحد، وتكون الأفراد (الأنسال) في العادة مطابقة لآبائها من الناحية المظهرية والوراثية (الجينية). وهنالك طريقة أخرى تتوالد فيها في الطبيعة حيوانات كثيرة من اللافقاريات (الحشرات خاصة) وبعض الفقاريات (أنواع من الزواحف والطيور)، وتسمّى هذه الطريقة التكوّن البكري، حيث تتفعّل بويضة الأنثى دون الالتقاء بنطفة ذكر فتبدأ بالانقسام ثمّ تكوين الجنين السوي، وفي الثدييات فشلت التجارب التي أُجريت خصوصاً على الفئران من أجل تكاثرها بهذه الطريقة[٥].

(٣) د. هاني رزق، المرجع السابق، ص٣٠-٣٢.

(٤) د. هاني رزق، المرجع السابق، ص٤٢.

(٥) د. داود سلمان السعدي، الاستنساخ بين العلم والفقه، دار الحرف العربي، ط٢٠٠٢، بيروت، لبنان، ص٥٨-٥٩.

البند الثاني – التوالد الجنسي: التوالد الجنسي يستدعي فرز جينات فردين مختلفين على الأقل في جزء من جيناتهما (الجينات المحدّدة للجنس)، ليكونا فرداً له خريطة جينية تختلف عن جينية الفردين الأبوين. فالتوالد الجنسي، لا يعني تجديد الذخيرة الوراثية فقط، إنّما التنوّع أيضاً. فالتكاثر أو التوالد الجنسي يتمّ باتحاد خليتين جنسيتين، ذكرية وأنثوية من أبوين مختلفين في العادة[٦]. وخلايا الجسم في الإنسان على سبيل المثال تحتوي كل واحدة ٤٦ «كروموسوم»، ولا يشذّ عن ذلك إلّا نوع آخر من الخلايا هي الخلايا الجنسيّة، فتكون في الأصل داخل خصية الذكر أو مبيض الأنثى خلايا عادية، عدد كروموساتها ٤٦، لكنها عند البلوغ تبدأ انقساماً اختزالياً بحيث تحتوي الخلية الناتجة من الانقسام الاختزالي ٢٣ «كروموسوم» فقط، وهو نصف العدد الأصلي. ثمّ تتحوّل هذه الخلايا المختزلة إلى خلايا نطفية، حيوان منوي، أو بويضة[٧]، والتوالد الجنسي يحصل نتيجة التقاء خلية جنسية من ذكر بأخرى هي خلية الأنثى، فيحصل التخصيب للبويضة، بعد ذلك تنقسم خلية البويضة وهي تسير باتجاه الرحم، حتى تصل مرحلة ما يسمّى بالكيسة الأريمية، فتنغرس في جدار الرحم، وبعد الإخصاب تتّحد كروموسومات كل خلية جنسية مع كروموسومات الخلية الأخرى ليصبح عددها ٤٦ «كروموسوم». ونتيجة الانغراس في جدار الرحم يتكوّن الجنين حتى الولادة، وقد تخصب أكثر من بويضة فيكون عندنا في هذه الحالة التوائم غير المتشابهين بعدد ٢ أو أكثر. لكن هنالك نوعاً آخر من التوائم وهم نتاج لقاء حيوان منوي واحد ببويضة واحدة، لكن في أثناء فترة الانقسام للخلية المخصّبة (البويضة) قد تنفصل الخلايا المنقسمة بحيث تكوّن كل خلية منقسمة جنيناً، فينشأ عندنا توائم يتشابهون إلى درجة التطابق، وهي عملية استنساخ طبيعية من جنين واحد. وهنالك الإخصاب الصناعي، حيث يلزم ذلك في حالة الأحوال الصحية التي تمنع

(٦) المرجع نفسه.
(٧) المرجع نفسه.

الإخصاب الطبيعي كانسداد البوق المؤدّي إلى الرحم في المرأة، فتخصب البويضة بحيوان منوي في أنابيب في وسط مغذ، وبعد الانقسام وعند مرحلة الخلايا الثماني يغترس في رحم الأم أكثر من جنين وصولاً إلى ولادة جنين واحد، وكانت أول محاولة ناجحة لهذا الأسلوب في التخصيب قد تمّت عام ١٩٧٨، حيث ولدت من خلالها الطفلة لويس، وهي أول بشر نتج من جنين نتيجة تلقيح في الأنابيب، وكان ذلك على يد البريطانيين باتريك تبتو وزميله ر. ج. ادواردز، وقد تستخدم هذه التقنية من أجل تعرّف الأجنّة قبل زرعها في الرحم إن كان الأبوان يحملان أمراضاً وراثيّة حتى لا تنتقل إلى الجنين(٨).

إنّ التوالد الجنسي يفضي إلى نتيجة منطقية، وهي الاختلاف والتمايز بين الآباء والأبناء، فما دام الأبناء في التوالد الجنسي، هم نتاج التقاء نصف كروموسوماتهم من الأب والنصف الآخر من الأم، فمعنى ذلك أنّ الابن سيختلف عن الأبوين بالتأكيد، ولمّا كان كل كروموسوم يتشكّل بصورة مستقلة في أثناء فترة الانقسام الاختزالي (عندما تنقسم الخلية الجنسية إلى خليتين كل منهما بنصف عدد الكروموسومات)، فإنّ هنالك على الأقل ٢٣٢ عملية اتّحاد مختلفة؛ أي أنّ الإمكانات أو الاحتمالات التي يمكن أن يوجد على صورتها الفرد (الابن) الناتج من تزاوج أو توالد جنسي يصل عددها إلى رقم ٢ أمامها ٢٣ صفراً، هذا الرقم الفلكي للعدد من الاحتمالات يؤمّن التفرّد والتغاير وإلى الدرجة التي لن يشبه فيها شخص آخر نتج من توالد جنسي، وهنا تكمن الحكمة في التوالد الجنسي الذي يمكن من التفرّد وعدم التشابه، وبالتالي القدرة على مقاومة المؤثّرات الخارجية(٩).

وقبل اختتام هذا المطلب تجدر الإشارة هنا إلى حالة فريدة يجمع فيها أحد الكائنات بين التوالد الجنسي والتوالد اللاجنسي في آن واحد، وهو الحيوان المدرع (ثديي صغير آكل للنمل يعيش في أميركا الجنوبية)، فلدى هذا الحيوان تغادر مبيض الأنثى بيضة واحدة تخصّب بطريقة التوالد الجنسي، لكن بعد أن

(٨) د. محمد صادق صبور، الاستنساخ، هل بالإمكان تنسيل البشر، دار الأمين، القاهرة، ١٩٩٧، ص١٩.

(٩) د. داود سلمان السعدي، المرجع السابق، ص٧٨.

تبدأ البويضة (الخلية) بالانقسام وعند مرحلة ٤-١٢ خلية تنفرد هذه الخلايا بعضها عن بعض وتكوّن كل واحدة منها جنيناً منفصلاً، هو نسخة عن الأجنّة الأخرى، ويكون عددها من ٤-١٢ جنيناً[١٠].

المطلب الثاني
استنساخ النبات والحيوان

كان علم الوراثة وتطوّره هو المقدمة لتعرّف موضوع الاستنساخ. لقد بدأ علم الوراثة بالتركيز على أوجه الاختلاف بين المخلوقات وليس على أوجه تشابهها، ولو لم تكن الطفرات قد حدثت في المخلوقات، ولو لم تختلف السمات بين الأفراد لما تساءل العلماء هذا النوع من الأسئلة، التي جعلتهم يفترضون وجود المورثات ويبحثون عنها في المواد الكيميائية التي تتكوّن منها الخلايا، كان أول من اهتدى إلى وجود المورثات هو الراهب التشيكي جريجور مندل، وقد أطلق فيما بعد على المورثات أو الخلال الوراثية اسم خلال مندل البسيطة[١١]. وفي بداية القرن العشرين توصّل العالم الألماني أوجست فايزمان

---

(١٠) Postel - Vinage, O. et Millet, a. La recherche 297, p. 50-60, 1997.

(١١) لقد أجرى مندل تجاربه على نبات بسلة الحدائق في بستان ديره في مدينة برنو ونشر بحثاً في الموضوع عام ١٨٦٥، لم يكشف مندل عن المورث (الجين)،ولم يسأل نفسه كيف تكون نباتات البسلة نباتات شبيهة بها، لم يصف الوراثة ولكنه وصف التغاير، وحاول أن يفهم الفرق بين الأسلاف والذرية واهتمّ بأسباب الاختلاف، ركّز مندل نظره على الخلال (الصفات) الظاهرة – ألوان الزهور وأشكال الحبوب – وقرّر احتمال وجود عوامل نظرية داخل النباتات، تقابل تلك الخلال (الصفات) كان اهتمامه بالشكل الخارجي، أو ما دعاه العالم الدنماركي فيما بعد (النمط الظاهري)،وليس النمط الجيني، أو النمط الوراثي لهذه الصفات، التي تتسلّل تباعاً إلى الذراري. كانت أبحاث مندل سابقة لمفهوم العلماء الجديد عن الصبغيات والمورثات، كان مشغولاً بأنماط أنسال الهجن، وتمخّضت قوانينه عن وصف رياضي لمدى حدوث تلك الخلال في الأجيال المتعاقبة، ومنذ إعادة تعرّف قوانين مندل عام ١٩٠٠ أطلق على الخلال (الصفات) التي يمكن توريثها بطريقة مباشرة ويمكن التنبؤ بها اسم "خلال مندل البسيطة". د. محمد صادق صبور، المرجع السابق، ص٣١-٣٣.

إلى وجود ما دعاه "مصورة جرثومة الحياةGerm plansm"، وهي مادة موجودة في البويضات، وفي الحيوانات المنويّة، تنقل بطريقة أو بأخرى من خلال الآباء إلى الأبناء، كان ذلك بعد أن عرف العلماء كيف يصبغون الخلايا لإظهار مكوّنات الخلية الداخلية، حيث أصبحت تظهر لهم الكروموسومات أو الصبغيات، ودرس العلماء ما يحدث لهذه الصبغيات عند انقسام الخلية، فقد لاحظوا أنّ الصبغيات تصطفّ قبيل انقسام الخلية، ثمّ تتضاعف وينشأ منها نسخة طبق الأصل، ثمّ تتباعد مجموعتا الصبغيات الواحدة عن الأخرى لتحتوي الخلية بعد انقسامها مجموعات كاملة من الصبغيات، اقترح فايزمان أنّ هذه الصبغيات هي حاملات الوراثة. وفي عام ١٩٠٩ أطلق يوهانسن كلمة (مورث) Gene للإعراب عن جزيئات نظرية تحملها الصبغيات لتنقل الوراثة، وكانت هذه فكرة افتراضية، كافتراض الكيميائيين وجود الذرات (غير المرئيّة)، وافتراض الفيزيقيين وجود الكهارب (الالكترونات)، ثمّ تطوّر موضوع المورثات تطوّراً كبيراً. وفي السنوات الأخيرة، توصّل العلماء إلى رسم الخريطة الجينية للصبغيات التي تحتويها خلايا الإنسان فيما يسمّى بمشروع الجينوم البشري Human Genome Project (HGP)، والغرض منه فكّ أسرار الشيفرة الوراثيّة الكاملة للإنسان، ومحاولة فهم وظائف ٣٠,٠٠٠ جين، تؤلّف مادة D.N.A، التي تقع في القلب من كل خلية في أجسادنا، شارك في هذا المشروع آلاف الباحثين في أنحاء عديدة من العالم، وخصّصت حكومة الولايات المتّحدة مبلغ (٣) مليارات دولار لهذا الغرض، وعلى مدى ١٥ عاماً، وأشرفت مؤسسة بحوث الجينوم البشري الوطنية الأميركية بماريلاند على هذا المشروع(١٢). كان تعرّف

(١٢) افترض العلماء أنّ الصبغيات تحتوي بروتينات، وعلى D.N.A (حمض دياوكسي ريبو النووي)، وتأكّد في أوائل الخمسينيات أنّ D.N.A هو الجزيء المسؤول عن انتقال الصفات الوراثية، وفي عام ١٩٥٣ شكّل جيمس واطسون وفرانسيس كريك النموذج اللولبي المزدوج التركيب D.N.A، وتبين كذلك أنّ تلك الأجزاء من خيوط D.N.A تحدد تتابع الأحماض الأمينية (المركبات الأساسية للبروتينات)، كما تصنّف أجزاء أخرى من D.N.A وتحدد متى يتم تصنيع البروتينات المختلفة وبأي سرعة، وهكذا =

المورثات هذا وانتقالها من الآباء إلى الأبناء، أو من الأسلاف إلى الخلف، هو محفز الإنسان إلى تعرّف هذه المورثات بشكل أكبر، ثمّ، في موعد لاحق، التدخّل في هذه المورثات، الأمر الذي قاد إلى فكرة الاستنساخ.

ولم يكن الاستنساخ في النبات شيئاً يثير الفضول بقدر ما كان عليه الأمر بالنسبة للحيوان فيما بعد، فالاستنساخ شائع في النباتات، حيث يمكن تكوين نبات بالغ بدءاً من فرع شجري أو من ورقة نباتية وسويقها، أو حتى من قطعة معينة من هذه الورقة. وقد تمّ في عام ١٩٦٢ التوصّل إلى تقنية بسيطة يمكن بوساطتها اشتقاق نبات بكامله (هو نبات الجزر) بدءاً من خلية لحائية نباتية

= تحدد البروتينات كل ما يتعلّق بالكائنات الحيّة، فتحتوي الخلايا مختلف البروتينات في كل مستوياتها (بنيانها) ويؤمن العلماء بأنّ البروتينات وجدت أولاً مع D.N.A، ثمّ نفخت فيها الروح فصارت الحياة، وأنّ التفاعلات التي حدثت بينها هي الشكل الأول للحياة، وتختلف المورثات كثيراً في كمية D.N.A التي تحتويها، معظم المورثات تحتوي على خمسة عشر ألفاً من أزواج القواعد من D.N.A، إلّا أنّ بعض المورثات يحتوي مئات الآلاف منها، أياً كان حجمها فإنّ كل مورث يحدد تتابع الأحماض الأمينية لبروتين بعينه وهذا هو ما يعنيه لفظ مورث بالضبط. ويحتاج الكائن الحي إلى آلاف أنواع البروتينات ليؤدّي وظائفه بدقة ويكون ذلك حتى في أصغر الكائنات الحية وأبسطها، ولذا يحتاج كل كائن إلى مورثات كثيرة. وعدد الصبغيات في خلية الكائن الحي وكمية D.N.A فيه لا يعكس بأي حال درجة تعقيد الكائن الحي، أو درجة التقارب والتباعد بين الكائنات الحية، فالإنسان أكثر الكائنات الحية تعقيداً، يوجد في كل خلية من خلايا جسده ٤٦ صبغية (٢٣ زوجاً)، في كل نواة من خلايا الجسم، أمّا الماشية ففيها ٦٠ صبغية، والكلاب والدجاج على السواء ٧٨ صبغية، وسمك الشبوط النهري ١٠٠ صبغية، كذلك لا يعكس عدد الصبغيات كمية D.N.A في النواة. فالضفدع الذي تحتوي كل خلية من جسده ٢٦ صبغية به كمية من D.N.A أكثر من الإنسان بكثير. ما يثق فيه العلماء أنّ تلك الأعداد لا ترتبط بشكل الكائن الحي ووظائفه، وأنّ هنالك من الأمور التي ليس لها علاقة بالمورثات، تؤثر على كيفية تطورنا ووظائفنا، وكان أكثر ما تمّ التوصل إليه هو رسم الخريطة الجينية للجين البشري أو الشيفرة الوراثية. د. محمد صادق صبور، المرجع السابق، ص٣٥-٣٩.

واحدة، فقد تمّ تكوين نبات جزر كامل بدءاً من خلية متمايزة. لقد كانت الخلية مأخوذة من لحاء جزرة، ثمّ وضعت في وسط مغذّ (حليب جوز الهند)، ثمّ بدأ الانقسام والتكاثر لتكوين نبات الجزر الكامل الذي تمّ اغتراسه، في مرحلة كونه نباتاً فتياً (صغيراً) وصولاً إلى تكوّن نبات جزر كامل(١٣).

أمّا في مجال الحيوان، فلم يتمكن الباحثون حتى الآن من تقليد تجربة الخلية اللحائية النباتية في جمل حيوانية، ويذكر الباحثون في هذا المجال تجاربهم في تنسيل توائم متطابقة، ولكن ذلك كان يتم من خلال التدخّل في الجنين الناتج من التخصيب الطبيعي، والحصول على عدد من الخلايا من الجنين في مراحل الانقسام الأوّلي للخلية المخصّبة (البويضة)، ومن ثمّ الحصول على توائم بعدد الخلايا المأخوذة، وقد أُجريت مثل هذه التجارب على الضفادع عام ١٩٣٨ (من قِبَل شبيمان الذي حصل على جائزة نوبل على اكتشافاته في حينه)، وقد سبقه قبل ذلك في أواخر القرن التاسع عشر دريش إلى إجراء التجربة على قنفذ البحر، وحصل على قنافذ وليدة بعدد الخلايا الأربع الناتجة من انقسام البويضة وفي مرحلة كونها أربع خلايا(١٤). هذا النوع من التنسيل، أنتج فيما بعد شياهاً وأبقاراً، والإخصاب الصناعي (طفل الأنابيب) ليس بعيداً عن هذا النوع من التدخّل في البويضة المخصّبة لاختيار جنين أو أكثر بعد انقسامها إلى عدّة خلايا. إلّا أنّ ذلك الذي أشرنا إليه في مجال تنسيل عدّة توائم عن بويضة واحدة مخصّبة ليس هو الاستنساخ الذي يثار حوله الجدل في الوقت الحاضر، ومن أجل فهم موضوع الاستنساخ وما يعنيه من عملية معقّدة توصّل إليها العلماء في مجال الحيوان، لا بدّ من إيراد الملخص التالي لبيان ماهيّة ما يسمّى بالخلايا المتخصصة (المتمايزة)، والخلايا غير المتخصصة (الجذعية). فتتألّف الدورة الخلوية في الكائنات الحيّة متعددة الخلايا (التي يكون لخلاياها نواة عكس وحيدة الخلية من الكائنات) من أربعة أطوار،

(١٣) د. هاني رزق، المرجع السابق، ص٢٩-٣٠.

(١٤) د. هاني رزق، المرجع السابق، ص٢٥-٢٦.

وهي الأطوار G1 (الفضوة طور الراحة)، والطور S، والطور GZ، والطور M، فبعد أن تنقسم الخلية عدداً محدّداً تماماً من المرّات، يقال عندئذ بأنها تنسحب من الدورة لتدخل إلى الطور GO (طور الراحة) ومنه تنتقل إلى طور النمو والتمايز (التخصص) فتصبح خلية وظيفية. إنّ خلايا أجسامنا كلها تقريباً تكون متمايزة وتؤدّي كل مجموعة منها (كل نسيج) وظيفة محدّدة، ولكن تبقى في معظم الأنسجة خلايا قليلة تستمر موجودة في الدورة كي تنقسم، وتعوّض عن خلايا تستموت (تطلب الموت) لأسباب فيزيولوجية، وهي في أساسها لصالح الكائن الحي، ويطلق العلماء على الخلية في طور الانقسام وحتى طور GO (طور الراحة)، الذي يمكن بعده أن تنقسم إنْ لم تتحول إلى خلية نامية متخصصة، اسم الخلايا الجذعية. أمّا الخلايا كاملة النمو، فتسمّى الخلايا المتخصصة وهي غير منقسمة، والخلايا المتخصّصة إن وجدت في الكبد، فإنّها تعزف معزوفة الكبد دون غيرها، ووجودها في الضرع يجعلها تعزف معزوفة الضرع وتصمت بقية المعزوفات المخصصة لبقية الأعضاء على الرغم من وجودها في الخلية على شكل مورثات وتختصّ هذه المورثات مجتمعة بكل وظائف جسم الإنسان(١٥). فما الاستنساخ إذن الذي يُثار حوله الضجيج؟ ولماذا الاستنساخ؟

عندما تنقسم البويضة المخصبة، في هذه المرحلة وهي مرحلة الانقسام تكون الخلايا المنقسمة خلايا جذعية، ويمكن من كل خلية جذعية تكوين جنين مستقلّ مشابه للجنين الذي أُخذ من خلية أخرى، لكن هذا ليس هو الاستنساخ، فالأجنة التي ننتجها غير معروفة بالنسبة لنا من حيث مستقبلها بعد أن تصبح كائناً مكتملاً بعد الولادة، ونسخ جنين من جنين آخر يحلّ مشكلة الأزواج غير القادرين على الإنجاب كما في حالة من يحتاجون إلى تخصيب صناعي.

لكن هنالك من الأزواج أو الآباء من هو غير قادر على إنتاج الخلايا الجنسية، ومن ثم فإنّ عملية إنتاج التوائم المتشابهة أو التخصيب الصناعي لن تنفع معهم، فيثار هنا السؤال عن مدى إمكانية تنسيل جنين يخصّ مثل هؤلاء

(١٥) د. محمد صادق صبور، المرجع السابق، ص٧-٨.

الآباء، ومن خلايا أجسامهم العادية غير الجنسية لأنّها تحتوي الخريطة الجينية، وخلايا الجسم هذه خلايا متمايزة (متخصّصة) لكنّها تحتوي الخريطة الجينية نفسها التي تحتويها الخلية الجذعية التي تنقسم بعد التخصيب ويؤخذ منها الجنين.

الاستنساخ بهذا المعنى يحلّ مشكلة الآباء غير القادرين على الإنجاب وليس لديهم خلايا جنسية، فهو وسيلة لتلبية حاجة تتمثّل في الحصول على نسخة من حيوان أو إنسان بالغ عرفت صفاته وهي التي نرغب بالتكثير منها، كاستنساخ حيوانات متميّزة وقوية وقادرة على توفير طعام أكثر، أو استنساخ بشر بسبب عبقريتهم أو قوتهم غير العادية، وأخيراً تمّ التفكير في استنساخ قطع غيار لأعضاء الجسم البشري، لغايات استبدالها في حالة الاعتلال. إذن الاستنساخ هو إنتاج نسخة مشابهة لحيوان كامل بعد معرفة صفاته، أو إنسان غير قادر على الإنجاب، أو بسبب مواصفاته التي يراد الحصول عليها في أشخاص آخرين مستنسخين(١٦). لقد تحدّد إذن الاستنساخ بأنّه الحاجة إلى الحصول على شبيه لكائن حيواني أو إنسان مكتمل النمو معروف المواصفات، إلّا أنّ معضلة الاستنساخ كانت في خلايا الحيوان مكتمل النمو أو الإنسان، لأنّ خلايا الكائن الحيواني مكتمل النموّ هي خلايا متخصصة تخلّت عن دور كونها خلايا جذعية، والخلايا المتخصصة تنتج نوعاً واحداً من الأنسجة فقط ولا تنتج مخلوقاً متكاملاً. كانت مشكلة الاستنساخ أو معضلته تتمثل في محاولة العلماء التدخّل في الخلية الحيوانية المتخصصة وجعلها تتخلّى عن كونها خلية متخصصة لتعود إلى دور الانقسام، أو لتكون خلية جذعية من جديد، ومن هنا كانت أول تجربة استنساخ قام بها الفريق الاسكتلندي(١٧). لقد توصّل كل من ويلموت وكامبل إلى تحويل خلية متخصصة من ضرع نعجة إلى خلية غير متخصصة (جذعية) عن طريق وضعها في مصل مغذ، ثمّ بعد ذلك تجويع هذه الخلية عن طريق اختصار غذائها إلى نسبة ١/ ٢٠ مما يلزم لهذه الخلية، وقد

(١٦) د. محمد صادق صبور، المرجع السابق، ص٨٩.
(١٧) د. هاني رزق، المرجع السابق، ص٥٢-٥٣.

أدّى التجويع إلى إعادة الخلية إلى طور النمو طور GO، لقد اكتشف فريق ويلموت تقنية التجويع عن طريق سماعهم لثرثرة أميركي كان يعمل في مختبر في الولايات المتحدة، حيث قال إنّه بسبب نسيان أحد التقنيين إضافة المصل إلى زرع الخلايا فقد عادت هذه الخلايا إلى طور النمو وتخلّت عن كونها خلايا متمايزة أو خلايا متخصصة، ومن أجل إبقاء الخلية في الطور GO بعد تفكك غطائها البروتيني، اضطرّ ويلموت إلى إدخال الكروموسومات إلى حالة سبات حتى لا تباشر نشاطها وتتطوّر إلى ما بعد طور GO، وبدلاً من استخدام الحبوب المنوّمة قام بسحب المصل الحاوي عوامل النمو المحيط بالكروموسومات، التي تحفز الجينات في الأحوال الطبيعية إلى التكاثر، لقد قفز ويلموت فوق آليات المادة الوراثية D.N.A التي تعمل بآلية معينة لتطوير الخلية أو المرور بها من طور إلى آخر(١٨). لقد تمّ إدخال الخط الجيني أو الكروموسومات بعد ذلك إلى بويضة نعجة أخرى بعد نزع نواتها التي تحتوي المورثات، والبويضة هنا لا يمكن الاستغناء عنها، فالسيتوبلازما التي تحتويها البويضة هي التي تفعل الجينات الضرورية لإنجاز حادثات تكون الجنين، فلأنّ الخلية غير النشطة غير قادرة على التكاثر، فإنّ ما تحتاجه هو خلية نشطة قادرة على التكاثر، ومن طبيعتها الانقسام، لذلك فكّر كامبل في الحصول على بويضة شاة، فالبويضة تحتوي كل البروتينات الخاصة الدافعة على التكاثر وتكون بمنزلة شعاع الليزر الذي ينشط الخلية غير النشطة على الانقسام، فالبويضة بداخلها مصنع معقّد من مواد وتفاعلات يصل وصفها إلى درجة الإعجاز، وهي – أي البويضة – توفّر البيئة المناسبة للانقسام جنينياً. وهكذا كان، ولم يكن الأمر سهلاً على فريق ويلموت؛ فبعد ٢٧٦ تجربة نجحت منها واحدة، وهي التجربة التي ولدت منها النعجة دوللي(١٩).

(١٨) د. داود سلمان السعدي، المرجع السابق، ص١٠٦.

(١٩) د. هاني رزق، المرجع السابق، ص٤٠.

والتعريف السابق للاستنساخ الحيواني كان الحدّ الأدنى من المعلومات عن الاستنساخ الذي يلزم لبحث قانوني. أمّا تفاصيل الاستنساخ فهي كثيرة ومعقّدة وقد لا يتّسع لها كتاب بحجم مجلّد، وقبل الوصول إلى إبداء الرأي القانوني في المسألة لا بدّ لنا من استكمال المسائل الضرورية لتعريف الاستنساخ.

المطلب الثالث
الاستنساخ البشري

الاستنساخ، في حقيقته، هو عملية تحدث على مختلف المستويات، وفي جميع الأحياء، وأول شكل للاستنساخ، وعلى أصغر مستوى وأكثر أهمية وخطراً، هو ما يحدث على مستوى أدقّ وأصغر من مستوى الخلية الإنسانية، إنّ المادة الوراثية D.N.A هي خيطان عظيما الطول يلتف أحدهما على الآخر حلزونياً، وكل واحد منهما نسخة كاربونية طبق الأصل ولكن معاكسة أو صورة سلبية للأصل[٢٠]. لقد كان استنساخ النعجة دوللي هو الشرارة التي أطلقت الجدل المحتدم ولم يزل بعد حول الاستنساخ البشري، فاستنساخ نعجة، وهي حيوان فقاري ثديي، جعل من موضوع استنساخ البشر أمراً متوقعاً ويتحدّث البعض عن إمكانية حصوله، حتى هذه اللحظة لم يولد أي من البشر عن طريق الاستنساخ على غرار ما حصل للنعجة دوللي. لكن استنساخ البشر موضوع جدل ونقاش من ناحية كونه محاولة أو نيّة للقيام بمحاولة حتى الآن، وتاريخ الحديث عن استنساخ بشري سبق استنساخ النعجة دوللي، وقد حاول البعض أن يصل إلى أن بعض ما ورد في الأساطير اليونانية عندما تمسخ الآلهة شخصاً وتجعل منه بقرة، له علاقة بتصوّرات كانت موجودة عن الاستنساخ[٢١]، إلّا أنّ هذه المحاولة لم تكن مقنعة، بينما يشير البعض[٢٢]

(٢٠) د. داود سلمان السعدي، المرجع السابق، ص٦٠.
(٢١) د. هاني رزق، المرجع السابق، ص١٧-٢٠.
(٢٢) د. داود سلمان السعدي، المرجع السابق، ص٦٠.

أيضاً إلى أنّ محاولات استنساخ البشر قد بدأت في العقد الثالث من القرن العشرين، عندما حاول الحزب النازي بقيادة هتلر إنتاج عرق آري متميّز عن غيره من البشر، إلّا أنّ التقنيات المتوفّرة حينئذ لم تسعفه. وفي عام ١٩٧٨ ظهر فيلم (أولاد البرازيل) الذي يروي قصّة استنساخ بعض الأشخاص من خلايا هتلر، وفي العام نفسه ١٩٧٨ كان ميلاد لويس بالتلقيح الصناعي من بويضة مخصّبة بالأنابيب في إنجلترا، وفي عام ١٩٧٨ أيضاً صدر كتاب للخيال العلمي للكاتب ديفيد روفريك حول تخيلاته عن استنساخ البشر، وفي عام ١٩٨٣ حصلت أول عملية ترعى فيها أم جنيناً لأم أخرى بالتلقيح الصناعي. وفي عام ١٩٨٥ قام العالم رالف برستر بتدخّل جيني ولدت بعده خنازير تنتج هورمانات النمو البشري، وفي عام ١٩٩٣ ظهرت عدّة أفلام للخيال العلمي، وكانت عن استنساخ البشر مثل الديناصور، وفي عام ١٩٩٦ أُنتج فيلم عن استنساخ الممثّل مايكل كاترون ليظهر في عدّة أشخاص، وفي عام ١٩٩٧ أعلن فريق كامبل ويلموت مولد النعجة دوللي التي استنسخت من خلايا متمايزة متخصّصة بعد تحويلها إلى خلايا جذعية، وليس من أجنّة[٢٣]. وبعد أن استنسخت دوللي عام ١٩٩٦، وبعد استنساخ حيوانات أخرى عديدة، فقد أصبحت التقنيات التي استعملت في استنساخ الحيوان في متناول اليد لغايات استنساخ إنسان، بعد أن كان ذلك مجرّد خيال علمي، وعلى الرغم من الصعوبات والمحاولات العديدة التي ولدت من خلالها دوللي النعجة، فإنّ التقنيات تتقدّم وتتطوّر، وما دامت إمكانية أن يطلب أشخاص استنساخ أنفسهم قائمة، فإنّ على المجتمع أن يستعد لمواجهة مثل هذا الأمر قانونياً واجتماعياً وأخلاقياً. على مجتمعاتنا أن تستعد لمواجهة مثل هذه الطلبات أو المحاولات، أمّا مواجهة احتمال وجود نسيل بشري عن طريق الاستنساخ، فيبدو أنّ الأمر ليس سهلاً، وربّما يكون بعيداً حتى هذا الوقت. وموضوع الاستنساخ البشري له مؤيدون ومعارضون في الوقت نفسه، بل وصل الأمر إلى وجود مؤسسات

(٢٣) http://wind.prohosting.com/taybah/a2/htm.

لمساندة الاستنساخ البشري، وقد تأسست بولاية جورجيا في الولايات المتحدة مؤسسة الاستنساخ البشري، وهي تقوم بنشر ثقافة الاستنساخ ومساندة البحوث في مجال استنساخ البشر، وتعترف في نشراتها بأنها تؤكّد ما تدعوه بالجوانب الإيجابية لهذه التقنية الجديدة، وفي تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٩٨ كتب باتريك ديكسون أنّه قد أجري أول استنساخ بشري لإنسان بالغ، من قبل شركة أميركية تقنية حيوية في ماساتشوسيتس، بوساطة تقنية الخلية المتقدّمة؛ فقد أخذت خلية من الدكتور جوس سيبللي وهو باحث في العلوم، ودمجت الخلية ببويضة بقرة أزيلت منها نواتها (جيناتها)، وتمّ تنشيط الجينات وابتدأت البويضة بالانقسام بالطريقة المعتادة حتى مرحلة ٣٢ خلية، ثمّ أحرقت بعد ذلك. ونقلت أنباء عن استنساخات أخرى أجريت بغرض الحصول على خلايا جذعية stem cells من الأجنة (توجد الخلايا الجذعية في الأجنة خلال الأيام الأربعة عشر الأولى فقط)، ثمّ تحويلها إلى خلايا متخصصة بعد ذلك[٢٤].

والاستنساخ البشري يجري الحديث عنه من زاويتين، فهنالك الاستنساخ البشري التكاثري، بمعنى محاولة تنسيل إنسان وولادته عن طريق الاستنساخ، ومن زاوية أخرى هنالك الاستنساخ البشري الطبّي (العلاجي)، الذي يتحدّث عنه العلماء لغايات استنساخ أعضاء أو أنسجة لاستعمالها كقطع غيار لا يرفضها الجهاز المناعي. وتبدو المعارضة لهذا النوع الأخير من الاستنساخ أقل من النوع الأول. وفي نيسان عام ٢٠٠٢ كشف البروفيسور الإيطالي سيفيرينو أنتينوري الشهير بمحاولات الاستنساخ البشري، وصاحب أول طريقة لتأجير الرحم في العالم، عن وجود ثلاث حالات للاستنساخ البشري تجري حالياً، مشيراً إلى أنّ حالتين من بين الحالات الثلاث تجري في إحدى دول الخليج العربي دون أن يحدّدها، والثالثة بإحدى دول الاتحاد السوفيتي سابقاً، وقال أنتينوري إنّ العالم سوف يشهد خلال الأشهر القليلة المقبلة، ميلاد أول حالات الاستنساخ البشري العلنية، لكن أنتينوري قال في حينه أيضاً، إنّه يرى أن عمليات الاستنساخ البشري تستهدف توفير الأعضاء البشرية التي يحتاج إليها

(٢٤) د. داود سلمان السعدي، المرجع السابق، ص٢٢٥.

الإنسان وليس من أجل الاستنساخ للأفراد[٢٥]، ومثل هذا التصريح هو تصريح متناقض، فكيف يعلن عن انتظار ولادة، ثمّ يقول إنّ الهدف هو الحصول على أعضاء بشرية. وحتى هذه اللحظة وعلى الرغم من مرور أشهر عديدة لم يسمع أحد بأي من الولادات التي كان ينتظرها أنتينوري. وقد سبق أنتينوري إلى مثل هذا التصريح روب دوسال في ٢٠٠١/٥/٢٤، وهو أحد مديري مختبرات الأنظمة الجزيئية في متحف التاريخ الطبيعي في نيويورك، والمسؤول عن معرض أميركي لأسرار الثورة الوراثية والمخزون الوراثي (الجينوم)، أقيم من أيار (مايو) ٢٠٠١ حتى كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٢، دوسال قال إنّ هناك إمكانية كبيرة لأن يولد أول إنسان مستنسخ قبل نهاية المعرض، من دون أن يكشف أين ومتى. ويظهر فيما بعد، أنّ الإعلان السابق لم يكن بعيداً عن الطائفة الرائيلية، حيث ظهرت الفرنسية بريجيت بواسيلييه ٢٠٠٢/١٢/٢٩، على شاشات التلفزة ويظهر وراءها على الشاشة زعيم الطائفة الرائيلية كلود فوريلون، الذي تصفه الصحافة بالدجّال، وتعلن بواسيلييه عن أنّ أول طفلة عن طريق الاستنساخ قد ولدت، وأنّ اسمها حواء (EVE)، وقالت إنّ الطفلة لأبوين أميركيين، ولم تظهر الطفلة في الصورة، ولم يظهر أبواها أيضاً، ثمّ بعد ذلك بأيّام، أعلنت بواسيلييه عن ولادة طفلة أخرى لاثنتين من (السحاقيات) الشواذ، وظهرت على الشاشة صورة للشاذتين ولم تظهر الطفلة، ثمّ أعلنت بواسيلييه عن ولادة ثالثة، دون أن تشير إلى أي من الولادات السابقة. ومضى حتى الآن نحو ثلاثة أشهر على الميلاد المدعى للطفلة حواء، دون أن تظهر ودون أن يعلن عن صحّتها شيء. ودخلت تلك الولادات إلى عالم النسيان من جديد. أمّا بواسيلييه فهي تدّعي بأنّها أسقفة من أساقفة الطائفة الرائيلية، وهذه الطائفة أسّسها صحافي كان يتابع سباقات السيارات، ويدعى كلود فوريلون من مواليد عام ١٩٤٦، سمى نفسه بعد ذلك رائيل، وادّعى عام ١٩٧٣ بأنّه قابل كائنات من الفضاء الخارجي في طبق طائر هبط بالقرب من فوهة بركان، وأنها أعلمته

(٢٥) http://news.masrawy.com/masrawy.news/25042002/81188.news.htm.

بأنها هي سبب الخلق والحياة على الأرض، وأنّ طريقة الخلق كانت عن طريق الاستنساخ، فأصبح هو من دعاة الاستنساخ، وأصبحت الطائفة بعد ذلك من مؤسسي شركة كلون أيد التي تعرض خدماتها للاستنساخ البشري، وكانت الشركة تدّعي أنّ كلفة الاستنساخ هي ٢٠٠٠٠٠ دولار للحالة الواحدة، وبعد إعلانات بواسيلييه زادت الأسعار إلى ٧٠٠٠٠٠ دولار للحالة الواحدة. والطائفة شعارها هو النجمة السداسية اليهودية، وأهم مبادئ الطائفة الحرية الجنسية، ولها معسكرات ذكر أحدهم أنها تعجّ بالشباب من الجنسين وفي حالة عريٍ كامل. هذه الطائفة والادعاءات التي لم تؤيّد بسند أو دليل واحد تجعلنا نرفضٍ مبدأ تلك الولادات ونكذّبه؛ لأنّ زعيم الطائفة رفض على شاشة C.N.N إجراء فحص للحامض النووي للطفلة وأمها التي استنسخت منها، ورفض الإعلان عن مكان وجود الطفلة. ونعتقد بأنّ تلك الإعلانات كان سببها الدعاية للطائفة ومحاولة جلب زبائن لشركة كلون أيد وأنها إعلانات غير صحيحة البتّة. ولأجل ذلك سنقفز في هذا البحث عن ولادات بواسيلييه على أنها لم تتمّ ونعدّها شبيهة بادعاءات أنتينوري من قبل[٢٦]. ومن ناحية أخرى دخل العلماء في مجال استنساخ أنسجة بشرية من خلال تدخّل في جينات بعض الحيوانات؛ فالعلماء الأميركيون استنسخوا خنزيراً مطعّماً بجينات بشرية، ويمكن أخذ الأنسجة المستنسخة كقطع غيار منه[٢٧].

ولم يزل الاستنساخ البشري موضوعاً ينتظره العالم، أو يحاول منع حصوله، أو بمعنى أدقّ لم يحصل بعد في صورته المثاليّة، وإنّما يختلف على المحاولات لاستنساخ بشر أشد الاختلاف. ماذا يقول العلماء عن الاستنساخ البشري، هل ينطوي على منافع أم مضار؟ أم أنّ العلماء لا يتوقّعون الآثار بشكل محدد؟ هذا ما سيكون موضوعاً للمبحث الثاني من هذا الفصل الذي كان موضوعه تعريف الاستنساخ البشري ومشكلاته.

---

(٢٦) http://www.sauid.net/arabic/arbs.htm
http://www.alwatan.com/graphics/2003/1jan/20,1/heads/oot4.htm
http:/www.cnn.com/2002/health/12/28/human.cloning

(٢٧) د. داود سلمان السعدي، المرجع السابق، ص٤٤٦، ٤٥٧.

المبحث الثاني
مشكلات الاستنساخ البشري

ما يثار حول الاستنساخ البشري من مشكلات أو نقاشات ينحصر فيمن يؤيّده ويعارضه؛ فالمؤيّدون للاستنساخ البشري يشيرون إلى فوائد يدّعون إمكانية حصولها، بينما يثير المعارضون قضايا تتعلّق بالأضرار المحتملة التي يمكن أن تنتج منه، ويضيف المعارضون قضايا أخرى تتعلّق بنتائج غير معروفة حتى الآن، فمن وجهة نظرهم هنالك آثار غير محدّدة، ومن ثم فإنّها تثير مخاوفهم، هذه الفوائد المدعاة، أو الأضرار المتوقعة (المحتملة)، أو الآثار غير المحدّدة، ستكون موضوع هذا المبحث، في ثلاثة مطالب متتالية.

المطلب الأول
الفوائد المدعاة للاستنساخ البشري

لقد تكرّر على مسامع النّاس كثيراً، أنّ الاستنساخ سيحلّ مشكلة زوجين عقيمين، أو سيوفّر أعضاء كقطع غيار للإنسان في حالة الاعتلال، سنحاول في هذا المطلب تحديد ما يتوقّعه دعاة الاستنساخ من فوائد، وذلك بالرجوع إلى ما ورد في بيان لمؤسسة الاستنساخ البشري الأميركية، ونعتقد بأنّ فيما أوردته هذه المؤسسة من فوائد مدعاة أو متوقّعة ما يكفي. لقد ذكرت المؤسسة على لسان الدكتور سيد، وهو من أقوى المدافعين عن الاستنساخ البشري، أنّه سوف يمكن في يوم ما، أن تبطل عملية الشيخوخة بما سنتعلّمه من الاستنساخ، ويقول الباحثون إنهم سيعالجون قضايا النوبات القلبية باستنساخ خلاياهم القلبية السليمة، ثمّ حقنها في مناطق القلب المصابة، ويمكن أيضاً إنماء الخلايا الجذعية الجينية للحصول على الأعضاء أو الأنسجة التي يحتاج إليها المريض، وكذلك سيساعد الاستنساخ في إعادة بناء الأعضاء من جديد، والجراحة التجميلية، وسيتم غرس ثدي للمرأة التي استؤصل ثديها بوساطة غروس من أنسجة جسم المرأة نفسها، بدلاً من غروس السيليكون التي قد تكون من المسببات للأمراض الآن، وبالنسبة للجينات المعيبة، فإنّ الشخص العادي يحمل

في المتوسط ٨ جينات معيبة في داخل جسمه، وتكون هذه الجينات سبباً في أن يصبح حاملوها مرضى، وهنالك إمكانية عن طريق الاستنساخ للإبقاء عليهم أصحّاء دون هذه الجينات. كذلك يمكن عن طريق الاستنساخ تجنب ملازمة "داون المنغولية" في النساء، وكذلك مرض تايساك، وقصور الكبد، وقصور الكليتين، واللوكيميا، وكذلك السرطان، حيث سيمكّن الاستنساخ مستقبلاً من قفل وظائف الخلية وفتحها. وتضيف المؤسسة أنّ إيان ويلموت وفريقه يعملون الآن على حلّ مشكلة تليّف البنكرياس الكيسي بالمعالجة الجينية، التي تعد من موضوع الاستنساخ، وربّما أمكن استنساخ أعصاب أو نخاع شوكي أن يعيد للمشلول قدرته على الحركة. ولا بدّ لنا أن نذكر هنا، أنّ ما ذكرته المؤسسة من فوائد إنما يدخل في باب التوقّعات والآمال، وأنها تعتقد الوصول إليه، إذا ما تقدّم موضوع الاستنساخ البشري وتطوّر[٢٨].

المطلب الثاني
الأضرار المحتملة للاستنساخ البشري

أولاً وقبل أي شيء آخر يقول المختصّون إنّ الاستنساخ يفضي إلى القضاء على تنوّع الجينات وديمومتها وصحّتها، مثلما هو يقضي على تنوّع صفات الإنسان، فهو ضدّ سنّة الخلق في طبيعته التي خلق الله الناس عليها، والإخصاب الطبيعي يفضي إلى مليارات الاحتمالات من حيث التغاير وتنوّع الصفات، بينما هو في الاستنساخ احتمال واحد ونسخة واحدة[٢٩]. وقد جاء في صحيفة التايمز في ١٩٩٩/٤/٣٠ أنّ باحثين فرنسيين ذكروا في مجلة لانسيت الطبيّة البريطانية المعروفة، أن بقرة استنسخوها من خلايا الأُذن قد أصيبت بأعراض دموية وعيوب قلبية مميتة، وأنّها هلكت بعد ٥١ يوماً من ولادتها، وفي ذلك قرع لجرس الإنذار، بأنّ الاستنساخ قد يسبّب طفرات جينية

(٢٨) د. داود سلمان السعدي، المرجع السابق، ص٢٤٦-٢٤٨.
(٢٩) د. داود سلمان السعدي، المرجع السابق، ص٣٠٠-٣٠٧.

خطيرة، وفي ٢٠٠٠/٦/١٨ نفقت عنزة صينية استنسخت من خلية من أُذن عنزة بالغة بعد ٣٦ ساعة من ولادتها؛ بسبب إصابتها بمشكلات في التنفس، وذكرت المجلة البريطانية العلمية نيتشر أنّ النعجة دوللي التي تمّ استنساخها ولدت عجوزاً بحسب ما أثبتت دراسة خصّصت لصبغياتها تدلّ على أنّها تعاني شيخوخة مبكّرة، وقالت الدراسة إنّ دوللي تبدو طبيعية في الظاهر لكنها أكبر من عمرها بست سنوات، وأكّدت المجلة أنّ نقاط الخلل التي سجّلت في صبغيات دوللي تشير إلى إمكان نشوء مضاعفات في حال استنساخ كائن بشري، فقد ظهر أنّ منظومات الحامض النووي D.N.A التي تقع على طرفي الصبغيات، ويعتقد أنها تلعب دوراً في عملية التقدّم في السن، أقصر عند دوللي من أي نعجة أخرى في عمرها، وتبدو هذه الظاهرة بدرجة أقل عند خروفين استنسخا من خلايا أجنّة مما يدلّ على أنّ المورثات في الكائن المستنسخ تعكس سن الكائن البالغ الذي استخدمت خلاياه الاستنساخية. وفي ٢٠٠٣/١/٤ أعلن عن إصابة النعجة دوللي بالرئية المفصلية (التهاب المفاصل)، وفي ٢٠٠٣/٢/١٤ قطعت B.B.C برامجها وأعلنت إنهاء حياة دوللي بأسلوب رحيم في أثناء نومها بإعطائها المخدّر، وأعلن فيما بعد أن نفوقها كان ناتجاً من الشيخوخة المبكّرة، بسبب قصر التيلوميرات على حواف الصبغيات عن طولها بالنسبة لنعجة في نفس سنّها. فدوللي نفقت وهي تبلغ من العمر خمس سنوات ونصفاً، ولكن التيلوميرات التي تحدّد عمر الخلية في الكائن الحيّ كانت تشير إلى أنّ عمر دوللي هو إحدى عشرة سنة ونصف السنة، بمعنى أنها في سن النعجة الأمّ التي أُخذت منها خلية دوللي عند استنساخها(٣٠). كذلك فإنّ الأجنّة التي تؤخذ منها الخلايا الجذعية في فترة الأربعة عشر يوماً الأولى، هي أجنّة تقتل في الحقيقة، وفي ذلك أضرار غير خافية، فقتل الجنين ليس بالعمل المادّي البحت. وقد علّق ويلموت على ما توصّل إليه الفريق الفرنسي بقوله: إنّ ما

(٣٠) http://news.bbc.co.uk/1/hi/sci/rech/1741559.stm.
http://www.deadbrain.co.uk/news/article2003.02145800php

توصّل إليه الفريق الفرنسي يمثّل تأكيداً على عدم تطبيق هذه التقنية على البشر.

المطلب الثالث
الآثار غير المحدّدة للاستنساخ البشري

أول ما يلفت النظر بالنسبة لشخص مستنسخ في المستقبل هو النظرة الاجتماعية إليه، هذا الأمر الذي لم يتحدّد بعد وغير متوقّع على أي صورة ستكون هذه النظرة، لقد أثار البروفيسور سيرنجر في مجلة علميّة آسيوية دولية، وهي مجلة "بايواثكس" عام ٢٠٠٢[٣١]، أنّ المولود المستنسخ، إذا ما قدّر له الوجود مستقبلاً، فسيعاني مشكلة اجتماعية، وهي النظرة إليه من قِبَل الآخرين بوصفه أنّه كان نتاجاً لوضع شاذّ لا يشبه طبيعة تخلّقهم هم. ويثار أيضاً موضوع التشابه بين المستنسخ والأصل، حيث سيجد المستنسخ صعوبة في إثبات أنّه صاحب تفرّد وشخصية مستقلة عن النسخة الأصلية[٣٢]. لم يتحدّد بعد ما ستؤول إليه حقوق الوالدية (تحديد الأب والأم)، هذا الأمر حاولت لجنة استشارية تعود لقسم الصحّة العامة في نيويورك، وتدعى "لجنة قوة الواجب الوطني للحياة والقانون في نيويورك" تقييد النظم التي تحكم تقنيات الإخصاب من خلال توصياتها، ونبّهت للمشكلة التي ستنجم عن الولادات المتعدّدة في حالة حصول الاستنساخ البشري. وفي اجتماع لجمعية التقدم العلمي الأميركية أثار كابلان معضلة يتوقّع حصولها للإنسان المستنسخ أطلق عليها اسم "مصيدة المعرفة المسبقة"، حيث سيعرف الشخص النسخة ما سيعانيه من كثير من الأمراض ذاتها التي عاناها مانح المادة الوراثية D.N.A، وهو ما يجعله أعظم امتحان جيني يكره عليه شخص، ويمكن أن تطرح مثل هذه المعرفة المسبقة شبح التفرقة في موضوع التوظيف والتأمين الصحّي،

(٣١) http://www.biol.tsukuba.ac.jp/-macer/ej121j.htm.

(٣٢) http://www.religioustolerance-org/clo-reac.htm.ps.

وماذا سيكون عليه وضع إنسان يعرف أنّه سيصاب بمرض خطير في سنّ ما. ويقول لوري أندروس من كلية القانون في شيكاغو: في الحد الأدنى على الأقل فإنّ أربعة أشخاص سيدّعون والدية المولود المستنسخ، وهم الأم المانحة للبويضة، وقد تكون هي المانحة للكروموسومات، والتي ستحمل الطفل، ووالد ووالدة الأم التي منحت البويضة والكروموسومات، وإذا تعدّد المانحون فإنّ العدد يصل إلى ١٣ شخصاً كل منهم يدّعي أبوة هذا المولود وأمومته استنساخاً. فتحديد الأبوّة والأمومة مشكلة لم تحلّ، وكذلك ستواجه حقوق الميراث معضلة، كما أن رجال القانون والأمنيين أثاروا مشكلة تحديد المجرم في حالة وجود أشخاص مستنسخين؛ لأنّ البصمات تتشابه والأشكال متشابهة وكل شيء متطابق، فكيف سيجزم بأنّ واحداً من هؤلاء هو الذي ارتكب جرماً[٣٣]. وكثير من الحقوق الآن حتى تستعمل، تعتمد على مميّزات في جسم الإنسان كالبصمة وشكل قزحيّة العين في الصرّاف الآلي، والبصمة لاستعمال السيارة وغيرها. ويشير العلماء إلى التهديد الذي يحمله الاستنساخ العلاجي (الطبي) لبعض الحيوانات الفقارية العليا مثل قرد البابون والشمبانزي، وهي لا توجد بأعداد كبيرة؛ لأنّها إذا ما استخدمت لزرع أنسجة بشرية في أجسادها لاستخدامها قطع غيار للإنسان، فإنّ ذلك سيهددها بالانقراض[٣٤].

(٣٣) http://www.wind.prohosting.com/taybah/a2.htm.

(٣٤) د. داود سلمان السعدي، المرجع السابق، ص١١٧-١٢٣، ٣٠٠-٣٠٥، ٤٥٠-٤٨٠.

الفصل الثاني
نحو موقف قانوني من الاستنساخ البشري

إنّ أكبر مشكلة تتعلق بالموقف القانوني من الاستنساخ البشري، تتمثّل في أنّه موقف يراد له أن يظهر بشأن مسألة، على الأرجح، أنّها لم تحصل بعد بشكل كامل، وأنّ ما يعلن عنه بخصوص الاستنساخ البشري ليس إلّا ادّعاءات بوجود محاولات لا يعرف ما ستؤول إليه أو ما سينتج عنها من ضرر أو فائدة. ومشكلة أخرى أيضاً تواجه محاولات بناء الموقف القانوني من الاستنساخ البشري، هذه المشكلة تتمثّل في كون المقدّمات التي يراد لنا الاعتماد عليها لنقول بالرفض أو الموافقة، هي مقدّمات تتعلّق بتجارب على الحيوان، وهنالك اختلاف أكيد؛ إذ لا يمكن التأكيد بنتائج معينة بالنسبة لاستنساخ البشر بناءً على التجارب على الحيوان. ومشكلة الاستنساخ البشري الكبرى، أنّ التوصّل في هذا المجال إلى تقدّم معيّن، ربّما يتطلّب تجارب ومحاولات على الإنسان نفسه، والإنسان لن يسمح بإجراء التجارب عليه. كما أنّ المشكلة الأخرى، هي أنّ محاولات الاستنساخ ستستمر بسبب ما يحيط بموضوع الاستنساخ من إثارة وبريق، كونه موضوعاً مصدراً للشهرة، لكن مشكلتنا مع الاستنساخ هي أننا حتى لو جرمناه كفعل ومنعنا محاولاته تحت طائلة الجزاء (وهذا حصل فعلاً في كثير من الدول)، فإنّ ذلك لن يمنع وجود المحاولات؛ لأنّنا نعرف بدهياً أنّ تجريم الأفعال وتقرير الجزاءات الجنائية الصارمة على مرتكبيها، التي تصل إلى حدّ الإعدام، لم يمنع وقوع الأفعال المجرمة. فمنع الاستنساخ وتجريمه كفعل لن يمنع حصول محاولاته، وهذا بحدّ ذاته يتطلّب معالجة من نوع آخر ومحاولة لبناء موقف قانوني على أسس تمنع الأضرار، ولكنها لا تحول دون فائدة محتملة. إنّ أكبر معضلة تواجه عملية اتخاذ موقف محدد من الاستنساخ البشري، تتمثل في أنّ المحاولات قد تفضي إلى أضرار، وهذا شبه مؤكّد في الوقت الحاضر، ولكن محاولات الاستنساخ قد تفضي إلى فوائد لا يمكن لأحد الجزم بنفي احتمالية حصولها مستقبلاً.

وبناءً عليه، فإنّنا سنحاول التوصّل إلى موقف قانوني من الاستنساخ البشري، ومن أجل الوصول إلى هذا الموقف، سنقسم هذا الفصل إلى مبحثين، نخصّص الأول منهما لبيان عناصر الموقف القانوني للقضية، وأمّا المبحث الثاني فسيكون مخصّصاً لبيان وجهة النظر القانونية في الاستنساخ البشري.

المبحث الأول
عناصر الموقف القانوني للاستنساخ البشري

إنّ عناصر الموقف القانوني لأي موضوع، تتمثّل أولاً في الواقع وما حصل فعلاً، حيث يلزم بيان الأفعال، ومحاولات منعها أو تشجيعها قانونياً منذ استنسخت النعجة دوللي حتى الآن. أمّا العنصر الآخر لبناء موقف قانوني، فهو يتعلّق بالثقافات والشرائع السماوية، التي تتشكّل بناء عليها الآراء والمواقف حيال موقف أو فعل أو موضوع معيّن، كما أنّ الأخلاق التي تسود في المجتمعات وتسهم في بناء الآراء وتنظيم السلوك تشكّل عنصراً ثالثاً يلزم لبناء الموقف القانوني، وعليه فإنّنا سوف نبحث كل عنصر من هذه العناصر الثلاثة من خلال مطلب مستقل.

المطلب الأول
الموقف القانوني منذ استنساخ النعجة دوللي

كان الإعلان عن استنساخ النعجة دوللي في بدايات آذار (مارس) ١٩٩٧، صافرة البدء للدخول في جدل قانوني تفاعل وصولاً إلى توصيات ومواقف متغايرة من قِبَل الدول المختلفة. فجمعية أطباء العالم دعت إلى وقف أبحاث الاستنساخ البشري لحين دراسة القضايا الأخلاقية والقانونية، وتقوم جمعية أطباء العالم حالياً بدراسة مسألة الاستنساخ وسوف تناقش دراستها في مؤتمرها في تشرين الأول (أكتوبر) من عام ٢٠٠٢، وتمثّل هذه الجمعية جمعيات طبيّة من ٧٠ دولة تضم عضويتها أكثر من ثمانية ملايين طبيب. وبعد أيام معدودة من نشر التقرير عن استنساخ دوللي، قام الرئيس الأميركي

كلينتون بتشريع حظرٍ على التمويل الاتحادي لمحاولات الاستنساخ البشري على طريقة استنساخ دوللي، ثمّ طلب الرئيس من "اللجنة الاستشارية الوطنية لأخلاقيات العلوم الحيوية" أن تنكبّ على دراسة القضايا الأخلاقية والقانونية التي تحيط بموضوع الاستنساخ البشري خلال ٩٠ يوماً، وقد توصّلت اللجنة بعد ذلك إلى توصيات قالت فيها: تقرّر اللجنة أنّه من غير المقبول أخلاقياً في الوقت الحاضر، من أي فرد في القطاع العام أو الخاص، سواء من الناحية السريرية أو البحثية، أن يقوم بمحاولة خلق طفل باستخدام الاستنساخ عن طريق نقل نواة الخلية الجسدية، ولأنّ هذه التقنية غير آمنة للاستعمال في الوقت الحاضر، فإنّها سوف تتسبّب في أخطار للجنين أو الطفل القادم. ولذلك يجب استمرار التعليق الساري حالياً في استخدام التمويلات الاتحادية لمساعدة أي محاولة لإنشاء طفل عن طريق نقل نواة الخلية الجسدية، والطلب فوراً من جميع الأطباء والمؤسسات والباحثين والجمعيات المهنية غير المموّلة اتحادياً الالتزام طواعية برغبة الحكومة الاتحادية بتعليق النشاط. وقالت اللجنة إنّه يتوجّب تشريع قانون اتحادي يحظر إنشاء طفل بالاستنساخ عن طريق نقل نواة الخلية الجسدية، على أن يراجع التشريع بعد فترة من ٣-٥ سنوات لتقرير إذا ما كان هنالك حاجة لاستمرار الحظر، وأن يحرر هذا القانون أو التشريع بعناية حتى لا يعرقل النواحي العلمية الأخرى، وإذا لم يصدر تشريع بذلك فإنه يجب أن تسبق عملية الاستنساخ تجارب بحثية تحكمها حماية مضاعفة من مراجعة مستقلة وموافقة خطيّة، وطلب التقرير تعاون الولايات المتحدة مع دول العالم لضمان انتهاج سياساتها نفسها نحو الاستنساخ. وفي الوقت الذي يناقش فيه الكونغرس إصدار تشريع اتحادي يحظر الاستنساخ، تمّ حظر الاستنساخ البشري في خمس ولايات أميركية من بينها كاليفورنيا ولويزيانا، وقد يستغرق الأمر وقتاً ليس بالقصير قبل أن يتم الحظر الكامل على الاستنساخ البشري في الولايات المتحدة. وفي اليابان وافق مجلس الوزراء على قانون يفرض غرامات باهظة وأحكاماً بالسجن، على كل من يقوم بأنشطة الاستنساخ البشري، ولكنه لم يحظر تماماً الأبحاث العلمية في هذا المجال، وقد صادقت ١٨٦ دولة عضواً

في اليونسكو، على إعلان حقوق الطاقم الجيني (الجينوم) وحقوق الإنسان، وجاء في المادة (١١) من هذا الإعلان أنّ "الممارسات التي تتعارض مع الكرامة الإنسانية، مثل الاستنساخ البشري التكاثري، لن يسمح بها". وقد أقرّت الدول الأعضاء في المجلس الأوروبي معاهدة حماية حقوق الإنسان واحترام البشر وقداستهم بالنسبة إلى تطبيقات على الأحياء والطب، وحظر استنساخ البشر في ١٩٩٨/١/٢، ومن الجدير بالذكر أنّ عقوبة من يحاول الاستنساخ البشري في كاليفورنيا هي الغرامة، وقدرها مليون دولار، وفي ١٩٩٨/١/٩ تبنّت الجمعية العامة للأمم المتحدة الإعلان العالمي حول البنية الوراثية البشرية بإجماع الدول الأعضاء، وعددها (١٨٥) دولة، وهو يدعو الدول كلها إلى حظر الاستنساخ البشري التكاثري(٣٥).

وبالمقابل وافقت الإدارة الأميركية على تمويل بحوث تشمل الخلايا الجذعية (غير المتمايزة) المستخرجة من الأجنة البشرية، وكان ذلك بالاستناد إلى توصية اللجنة الأخلاقية التي شكّلها الرئيس بيل كلينتون، وأصبح بإمكان الباحثين أن يستخدموا منح البحث التي تقدّمها الحكومة الاتحادية لأغراض دراسة الخلايا الجذعية المستخلصة من الأجنة البشرية(٣٦). كما أوصت هيئة الإخصاب والأجنة البشرية، واللجنة الاستشارية للعلوم الجينية البشرية بالموافقة على الاستنساخ البشري للأغراض العلاجية، ولكن ليس للحصول على أطفال مستنسخين، وقد ورد ذلك في تقرير اللجنتين الذي نشر في ١٢/٨/ ١٩٩٨، وقال السير كولسن كامبل رئيس الهيئة المذكورة "يمكن تطوير علاجات جديدة للأنسجة المريضة أو التالفة، ويستتبع ذلك إنماء الخلايا أو الأنسجة في (مزرعة)، وهو لا يتضمّن الاستنساخ البشري التكاثري، وقانون الإخصاب والأجنة البشرية في بريطانيا يسمح الآن بإجراء البحوث على الأجنة البشرية في حدود ١٤ يوماً من نشوئها، بغرض التغلّب على مشكلات الخصوبة

(٣٥) http://www.catholicdoctors.org.uk/cmq/aug2000/cloning.legal.aspcts.htm.p3-11.

(٣٦) د. داود سلمان السعدي، المرجع السابق، ص٣٤٣-٣٤٥.

البشرية، وتتوجّب الموافقة على مثل هذه البحوث عن طريق تقدير طلب أصولي إلى هيئة الإخصاب والأجنة البشرية، وتوسيع هذا القانون ليتضمّن العلاج بالخلايا الجذعية، لن يثير قضايا خلافية جديدة فوق ما قد تمّت مناقشته وبحثه بإسهاب من قِبَل البرلمان عام ١٩٩٠. والعلاج بالخلايا الجذعية يلزم له استخدام جزء من العملية التي تستخدم في استنساخ الحيوانات الكاملة، إذ يمكن إدخال خلية من جلد المريض إلى بويضة بشرية منزوعة النواة، ثمّ تتمّ حضانة الجنين البشري الناتج لمدة من ٦-٧ أيام، قبل أن تستخلص منه الخلايا الجذعية متعدّدة القدرات، هذه الخلايا ستعالج بها خلايا القلب أو الدماغ أو أي عضو آخر من الأمراض التنكسية وهي الأمراض الناتجة من قصور في نوع من الخلايا كفشل خلايا البنكرياس في القيام بوظائفها. وكان البرلمان البريطاني قد أجاز في عام ١٩٩٠، القيام بالبحوث على الأجنة لأسباب تتعلّق بالعقم وتجنيب الأطفال الإصابة بالأمراض الوراثية. أمّا في ألمانيا، فقد سمحوا باستيراد خلايا الأجنة، ومن المعروف أنّ ألمانيا تحظر قتل الأجنة في الأبحاث العلمية، ولكن القانون لا يمنع استيراد خلايا الأجنة، ووضع هذه الخلايا في خدمة العلاج، وخلايا الأجنة هي خلايا جذعية ناتجة من انقسام البويضة المخصّبة أو التي زرعت فيها نواة خلية بعد نزع نواة البويضة، بحيث لا يتعدّى الانقسام مرحلة ١٤ يوماً[٣٧]. وهكذا يظهر لنا المشهد القانوني السائد حتى الآن والخاص بالاستنساخ البشري، حيث كان التوجّه عالمياً نحو الحظر لاستنساخ البشر من أجل التكاثر (بمعنى ولادة أطفال عن طريق الاستنساخ)، ويصل الحظر في حدّه الأدنى إلى منع الاستنساخ البشري التكاثري مؤقتاً لتتم عملية مراجعته مستقبلاً على ضوء المتغيّرات والتقدّم العلمي، ويصل في أقصاه إلى رفض هذا الاستنساخ واعتباره جريمة بحقّ البشرية. إلّا أنّ الاستنساخ العلاجي (الطبي) لا يعامل المعاملة نفسها، التي يعامل بها الاستنساخ الذي تتمّ فيه عملية الاستنساخ كاملة بالنسبة للبشر، وعلى غرار ما حصل في استنساخ النعجة

(٣٧) http://www.catholicdoctorz.org.uk/cmq/aug2000/doning.legal.aspects.htm.p3-6.

دوللي، ولكن وبالنسبة للاستنساخ العلاجي يجب أن تتوقّف العملية عند ١٤ يوماً من تاريخ بدء انقسام البويضة المخصبة وذلك للحصول على خلايا جذعية، ومن ثم استخدامها في البحوث الطبية، وفي علاج بعض الأمراض كتجديد الخلايا في عضو مريض في الجسم البشري.

المطلب الثاني
الاستنساخ البشري والشرائع السماوية

الشرائع السماوية هي المكوّن الأساسي لثقافات كثير من الأمم في العالمين الإسلامي والغربي، والشرائع تشترك مع القانون في الغالب من الأحوال في الموقف حيال مسألة معينة، ولا يمكن لموقف قانوني في البلاد التي تسود فيها هذه الشرائع أن يتشكل بعيداً عنها وإن لم يتفّق معها، وتتميّز هذه الشرائع، بخاصة الإسلامية، بوجود نظام نظري متكامل يمكن الاستناد إليه من أجل بناء الرأي والفتوى في مسألة حديثة (أو جديدة). وما يذكر الآن من آراء لهذه الشرائع، ليس سوى آراء فقهاء يحاولون إعطاء الرأي في مسألة حديثة كالاستنساخ البشري بالاستناد إلى كليات الشريعة أو بنائها النظري، ومن المرجح أنّ الوسائل التي تتبع لبيان رأي الشريعة الملزم بخصوص مسألة من المسائل لم يحسم بعد بخصوص الاستنساخ وأنّ ما هو موجود في الوقت الحاضر لا يتجاوز حدود الاجتهاد الفقهي. وسنفرد في هذا المطلب بنداً مخصصاً لبيان الرأي بالنسبة لكل شريعة من الشرائع السماوية الثلاث: الإسلامية، والمسيحية، واليهودية.

البند الأول – الشريعة الإسلامية والاستنساخ البشري: أشار جانب من الفقه الإسلامي إلى موقف الشريعة من الاستنساخ البشري[٣٨]، ويشير هذا الجانب من الفقه إلى غياب الموقف الكلي المجمع عليه في الفقه الإسلامي،

(٣٨) Dr. Abdulaziz Sachedina, University of Virginia, http://www.people.virginia.edu/-aas/issues/cloning.htm.pl.

ويضيف إلى ذلك القول إنّ موضوع الاستنساخ ما زال في دور البداية وما زال يبزغ إلى النور ولم يمرّ الوقت الكافي لتكوين الموقف والرأي الكامل عنه في الشريعة الإسلامية، وفي الحقيقة أنّنا نلمح مشكلة لدى بعض من يحاولون إبداء الرأي في الاستنساخ من المسلمين. فهؤلاء يعلمون أنّ القرآن الكريم أعطى أحكاماً قطعية في آيات واضحة الدلالة عن خلق الإنسان وتخليقه التدريجي. ويبدو أنّ هنالك قلقاً لدى هؤلاء الفقهاء من كون الاستنساخ يتعارض مع حقائق خلق الإنسان التي ذكرت في القرآن الكريم. ومن ثم فإنهم لا يريدون ظهور مولود بشري عن طريق الاستنساخ انطلاقاً من أنّ القرآن ذكر أنّ خلق الإنسان يتم عن طريق الإخصاب الطبيعي. ونحن نعتقد بأنّ مثل هذا القلق ليس في محله، فما ذكر في القرآن هو حقائق لا ترقى النظريات والتطورات العلميّة إلى الوصول إليها ومجاراتها، والاستنساخ حتى لو حصل فهو يتم عن طريق خلية بشرية تخلّقت من خلال الطريق الذي ذكر في القرآن، وما يجب الاهتمام به هو تفسير القرآن وفهم آياته وليس القلق من فكرة والخوف من تحقّقها على أرض الواقع اعتقاداً بأنها تتعارض مع ما هو موجود في القرآن. بل إنّ إيماننا بما ورد في القرآن يجب أن يدفع إلى الرغبة في وجود محاولة للاستنساخ البشري ولو لمرّة واحدة، فقد يكون فشلها وإعلان استحالة ميلاد بشر عن طريق الاستنساخ هو النتيجة، فسواء كان النجاح أم الفشل هو النتيجة، فالقرآن أعلى مستوى من التأثّر بأي حدث علمي أو تجريبي، وكل كشف علمي حتى الآن لم ينقض حقيقة وردت في القرآن الذي يتميّز بالإعجاز.

لقد حاول كل من أرادوا بيان موقف الشريعة الإسلامية إيجاد علاقة إلى حد ما بين رفض الشريعة الإسلامية للاستنساخ البشري، وما ورد في القرآن على لسان الشيطان من قوله عن عباد الله: ﴿وَلَأٓمُرَنَّهُمۡ فَلَيُغَيِّرُنَّ خَلۡقَ ٱللَّهِۚ﴾(٣٩)، والتأكيد أنّ الاستنساخ هو تغيير لخلق الله، ومن ثم هو من عمل الشيطان، ولقد ورد في التفاسير الكثير عن تغيير خلق الله على اعتبار أنّ كل

(٣٩) القرآن الكريم، سورة النساء، الآيات ١١٧-١١٩.

تدخّل لتغيير صورة مخلوق من عند الله هو تغيير لخلق الله. لكن السؤال الذي يطرح نفسه، هل في الاستنساخ تغيير أم نسخ؟

وقد جاء في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ خَلَقَ ٱلزَّوۡجَيۡنِ ٱلذَّكَرَ وَٱلۡأُنثَىٰ ﴿٤٥﴾ مِن نُّطۡفَةٍ إِذَا تُمۡنَىٰ ﴿٤٦﴾﴾[٤٠]، وقوله أيضاً ﴿إِنَّا خَلَقۡنَا ٱلۡإِنسَٰنَ مِن نُّطۡفَةٍ أَمۡشَاجٖ نَّبۡتَلِيهِ فَجَعَلۡنَٰهُ سَمِيعَۢا بَصِيرًا ﴿٢﴾﴾[٤١]. فالإنسان خُلق من نطفة؛ أي من الخلايا الجنسية في مني الرجل والمرأة، والأمشاج هي الأخلاط كما وردت عند معظم المفسّرين؛ بمعنى التكوين من مكوّنات كثيرة اختلط بعضها ببعض ومن اختلاط نطفة الرجل بنطفة المرأة واتّحادهما. كذلك قوله تعالى: ﴿وَلَقَدۡ خَلَقۡنَا ٱلۡإِنسَٰنَ مِن سُلَٰلَةٖ مِّن طِينٖ ﴿١٢﴾ ثُمَّ جَعَلۡنَٰهُ نُطۡفَةٗ فِي قَرَارٖ مَّكِينٖ ﴿١٣﴾ ثُمَّ خَلَقۡنَا ٱلنُّطۡفَةَ عَلَقَةٗ فَخَلَقۡنَا ٱلۡعَلَقَةَ مُضۡغَةٗ فَخَلَقۡنَا ٱلۡمُضۡغَةَ عِظَٰمٗا فَكَسَوۡنَا ٱلۡعِظَٰمَ لَحۡمٗا ثُمَّ أَنشَأۡنَٰهُ خَلۡقًا ءَاخَرَۚ فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحۡسَنُ ٱلۡخَٰلِقِينَ ﴿١٤﴾﴾[٤٢]. وقد حاول جانب من الفقه الإسلامي الاستنتاج من هذه الآية أنّ الإنسان تتحدّد هويته وشخصيته منذ النطفة، ومن ثم لا يجوز الإجهاض في أي مرحلة من مراحل الحمل. لكن جانباً آخر من الفقه الإسلامي استشهد بما ورد في آخر الآية "ثمّ أنشأناه خلقاً آخر"، وأورد الحديث النبوي الشريف الذي حدّد مراحل خلق الإنسان بكونه يجمع في بطن أمّه أربعين يوماً، ثمّ يكون علقة مثل ذلك، ثمّ مضغة مثل ذلك، ثمّ يرسل إليه الملك فينفخ فيه الروح[٤٣]، وبناءً على هذه الآية والحديث توصّل معظم أهل السنّة وجانب من الشيعة إلى وضع حدّ فاصل عند ١٢٠ يوماً من الحمل؛ لأنّ نفخ الروح يتم بنهاية الأشهر الأربعة، وجعلوا إسقاط الجنين بعد فترة ١٢٠ يوماً جريمة ولا يجوز لمسلم أن يفعلها؛

(٤٠) القرآن الكريم، سورة النجم، الآية ٤٥-٤٦.
(٤١) القرآن الكريم، سورة الإنسان، الآية ٢.
(٤٢) القرآن الكريم، سورة المؤمنون، الآية ١٢-١٤.
(٤٣) Dr. Abulaziz Sachedina, op. cit., p.2.

لأنّها اعتداء على متكامل الخلق والحياة إلّا إذا كان بقاؤه سبباً لهلاك الأم. بينما يرى أغلبية من الشيعة وبعض السنّة أنّ فترة الحمل كلّها تخصّ إنساناً خلقه الله ولا يجوز الاعتداء عليه، وإجهاضه لا يجوز من المراحل الأولى لتكونه جنيناً(٤٤). وفي تحديد القرآن لخلق الإنسان، وكيفيّة هذا الخلق، مجال لا شكّ فيه يمكن الكثيرين من إطلاق تفسير في الوقت الحاضر، قد يصلون من خلاله إلى تحريم الاستنساخ البشري. إلّا أنّنا يجب ألّا نتسرّع بإطلاق الحكم ونسبته للقرآن، ويجب أن يتوصّل إلى تفسير القرآن من يستطيع استنباط الحكم منه، وليس الوقوف عند الظاهر. والاستنساخ حرّمه جانب من الفقه الإسلامي على أساس آخر، فالشيخ محمد جواد مغنية في كتابه (الفقه) على المذاهب الخمسة (وكلامه ينطبق على عملية الاستنساخ بالكامل) قال: "التلقيح الصناعي محرّم وليس من شكّ في تحريم التلقيح، والدليل على ذلك التحذير والتشديد في أمر الفروج والآية التي ورد فيها قوله تعالى: ﴿وَقُل لِّلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ﴾"(٤٥). والفقه الإسلامي في الوقت الحاضر يقول رأيه في الاستنساخ البشري انطلاقاً من أنّ هذا الرأي قد تمّ تكوينه بناءً على أُصول في الشريعة، يقول أنس أبو شادي نائب رئيس المركز الإسلامي في لندن: إنّ الاستنساخ مسألة جديدة وتحتاج إلى اجتهاد جديد، وإنّ الإسلام لا يضع قيداً على البحث العلمي، ويصل إلى إمكانية قبول الاستنساخ الطبي؛ لأنّ الرأي المستقرّ في الفقه الإسلامي هو عدم الممانعة في نقل الأعضاء وزراعتها مادام ذلك يحقّق المصلحة في علاج المرضى(٤٦).

(٤٤) المرجع نفسه.

(٤٥) د. داود سلمان السعدي، المرجع السابق، ص٤٧٣.

(٤٦) د. أنس أبو شادي، http://www.aljazeera.net/programs/opinions/articles/-2000/12/12/-17-2.htm.p.5-6.

ويؤكّد الدكتور عبد المجيد وفيق الأستاذ بطب الأزهر، أنّه لا يصحّ إنتاج إنسان بأي شكل إلّا بالطريق الطبيعي، حيث إنّ النطفة هي الأساس كما جاء في القرآن الكريم، حتى لا تظهر أشكال غير معتادة وتشكّل خطراً على البشر(٤٧). ويرى الدكتور عبد المجيد القطمة عضو الجمعية المسيحية البريطانية لمكافحة الاستنساخ أنّ الاستنساخ حرام؛ لأنّه تبديل وتغيير في خلق الله(٤٨).

ونحن نعتقد، كما أسلفنا، أنّ القرآن الكريم هو كلام الله الذي لا يتغيّر ولا يتبدّل ولا تؤثّر فيه الحادثات على يد البشر. فعلينا ألا نقحم آياته التي تحدّثت عن الخلق الخاص بالإنسان في موضوع الاستنساخ؛ لأنّ الاستنساخ إن كان منافياً لعملية الخلق المقصودة فهو لن ينجح ولن يكون هنالك إنسان واحد مولود عن طريق الاستنساخ، وإن ولد من هو مستنسخ في يوم ما، وكانت عملية استنساخه صحيحة لا يشوبها الشكّ، فإنّ ذلك سيكون من آيات الله وممّا يتّسع له التفسير القرآني.

علينا أن نقول بحكم الشريعة الإسلامية بناءً على ما سيأتي به الاستنساخ، وما دام الاستنساخ التكاثري حتى الآن غير مأمون وله آثار ضارة كما يرى ذلك العلماء أنفسهم الذين يمكن أن يقوموا بالتجارب(٤٩)، فإنّ الشريعة الإسلامية لا تقرّ مصدر ضرر على البشرية. وفي الوقت الذي سيصبح فيه الاستنساخ موجوداً، وهو الآن لم يحصل بعد بالنسبة للإنسان، فإنّ رأي الشريعة الإسلامية فيه أو في الاستنساخ الطبّي سيكون مرهوناً بما سيأتي به الاستنساخ من مصلحة للبشر، أو ما ينطوي عليه من ضرر.

ويقول العلّامة الشيخ حسين فضل الله في حوار أجرته معه إذاعة مونت كارلو بتاريخ ١٩٩٧/٣/١٣: إنّ الاستنساخ ليس محرّماً دينياً؛ لأنّه لا يشكّل

(٤٧) د. عبد المجيد وفيق، http://www.wind.prohosting.com/taybah/a2.htm.p.3.

(٤٨) د. عبد المجيد القطمة، http://www.aljazeera.net/programs/opinions/articles/2001/12/12/-4-1.htm.

(٤٩) د. إيان ويلموت، http://www.cnn.com/tech/9702/25/clone.creators/index.html.ps.

تدخّلاً في عمل الله، لقد حاول البعض أن يعدها تجديفاً ضد الخالق، أو تدخّلاً في عمله، ولكننا نرى أنّ العلماء الذين قاموا بهذه التجربة استهدوا بالأسرار الكامنة في الجسد الإنساني، وهؤلاء العلماء لم يبتعدوا عن القوانين المودعة في جسد الإنسان التي أبدعها الله سبحانه وتعالى، وربّما نلتقي في المستقبل باكتشاف أسرار أخرى أعمق من ذلك قد تبدّل نوع الحياة ونمط الواقع في حياتنا، ولهذا لا أجد من الناحية الدينية على المستوى العقدي، أو على المستوى الشرعي ما يمنع من شرعية هذه التجربة من حيث طبيعتها العلميّة. وأضاف أنّه لا بدّ لنا أن نتحفّظ لنراقب هذه التجارب ومدى اتصالها بمصلحة الإنسان، ومدى انسجامها على الخط الأخلاقي، الذي يمكن للحياة أن ترتكز عليه في سبيل وصولها إلى الأهداف الكبرى(٥٠). وقريب من هذا الرأي بنى رأيه على قاعدة لا ضرر ولا ضرار د. وهبة الزحيلي(٥١).

أمّا الندوة الفقهية الطبية التاسعة (رؤية إسلامية لبعض المشاكل الطبية) التي انعقدت في الدار البيضاء في الفترة ما بين ١٤ و١٩٩٧/٦/١٧م، فقد انتهت إلى التوصية بتحريم الاستنساخ البشري العادي ومنعه، فإن ظهرت مستقبلاً حالات استثنائية عرضت لبيان حكمها الشرعي من جهة الجواز أو المنع(٥٢).

أمّا مجلس مجمع الفقه الإسلامي وفي دورة مؤتمره العاشر الذي عقد في جدّة في الفترة ما بين ٦/٢٨ و١٩٩٧/٧/٣، فقد انتهى إلى تقرير تحريم الاستنساخ البشري بطريقتيه (طريقة استنساخ النعجة دوللي وطريقة الحصول على أجنة بعد انقسام البويضة المخصبة طبيعياً)، أو بأي طريقة أخرى تؤدّي

(٥٠) العلّامة حسين فضل الله، الاستنساخ جدل الدين والعلم والأخلاق، نقلاً عن إذاعة مونت كارلو، الإشراف العلمي د. هاني رزق، المرجع السابق، ص٩٩-١٠٢.

(٥١) د. وهبة الزحيلي، الاستنساخ جدل الدين، بإشراف د. هاني رزق، المرجع السابق، ص١١٧-١٣١.

(٥٢) الندوة الطبية الفقهية التاسعة، الدار البيضاء، ١٤-١٩٩٧/٦/١٧، الاستنساخ جدل الدين والعلم والأخلاق، د. هاني رزق، المرجع السابق، ص٢٣١.

إلى التكاثر البشري. ومن الجدير بالذكر أنّ مجلس الفقه هذا أجاز الاستنساخ في مجال الجراثيم والحيوان والنبات في حدود الضوابط الشرعية بما يدرأ المفاسد ويحقق المصالح(٥٣). ونكتفي بهذا القدر الذي أوضح لنا موقف الشريعة من المسألة، وكما أسلفنا في البداية أنّ الموضوع ما زال جديداً، وأنّ العالم في دور الانتظار لما سيؤول إليه الوضع علمياً وتجريبياً، وأنّ قولاً حاسماً لا ينسب للشريعة الإسلامية في هذا الموضوع الذي لم يزل في طور الظهور الأولي. نقول ذلك على الرغم من وجود عدد كبير من الفقهاء المسلمين الذين أصدروا فتوى تحريم الاستنساخ ومنهم: الشيخ ابن عثيمين، والشيخ عبدالمعطي بيومي (جامعة الأزهر)، والدكتور محمود إمام نصر (جامعة القاهرة)، والدكتور علي محمد يوسف المحمدي (جامعة قطر)، والدكتور جاسم الشامسي (جامعة الإمارات)، والدكتور صلاح زيدان (جامعة القاهرة)، والدكتور أحمد شوقي (جامعة الزقازيق)، والدكتور محمد سلامة (جامعة عين شمس)، والعلّامة الدكتور يوسف القرضاوي(٥٤).

البند الثاني – المسيحية والاستنساخ البشري: الكنيسة الكاثولوكية أعطت رأياً في الاستنساخ، على لسان الكاردينال ويلم كيلر من بالتيمور أمام المجلس الوطني للأساقفة الكاثوليك، قال: "الاستنساخ خاطئ؛ لأنّ البشر المستنسخين يملكون الكرامة البشرية فعلاً، وهم جديرون بأن يأتوا إلى العالم بطرق تحترم هذه الكرامة، وقال إنّ الكنيسة تعارض بقوة إنهاء الحياة الإنسانية من طريق الإجهاض، وكذلك تجارب قتل الأجنة"(٥٥). أمّا الفاتيكان، فقد أعلن بعد اجتماع الجمعية العمومية للأكاديمية الحبرية من أجل الحياة في ٢٣-٢٥/٢/١٩٩٨، "أنّ الاستنساخ كشكل من أشكال التحكّم بالتكوين الجيني للإنسان يشكّل مسّاً خطيراً بكرامة الكائن وحقّه في تكوين جيني غير محدّد سلفاً ولا يمكن

(٥٣) مجلس مجمع الفقه الإسلامي، دورة المؤتمر العاشر، ١٩٩٧/٦/٢٨، الاستنساخ جدل الدين والعلم والأخلاق، د. هاني رزق، المرجع السابق، ص٢٣٢-٢٣٥.

(٥٤) د. داود سلمان السعدي، المرجع الساق، ص٤٠٣-٤٠٥.

(٥٥) د. داود سلمان السعدي، المرجع السابق، ص٣٨١.

استنساخه"[٥٦]. وفي ٢٠٠١/١١/٢٥، ندّد الفاتيكان باستنساخ الباحثين الأميركيين لجنين بشري، وقال: إنّ العلماء عبثوا بالحياة الإنسانية وليس مجرد الخلايا، وقال: إنّ ما حدث يظهر مدى الفداحة الأخلاقية لهذا المشروع ويستلزم إدانة صريحة[٥٧]. وبعد أيّام من إصدار الحكومة البريطانية والولايات المتحدة أحكاماً تفتح الباب لإجراء تجارب الاستنساخ على الأجنة البشرية، قال البابا يوحنا الثاني "إنّ محاولات الاستنساخ البشري بغرض الحصول على أعضاء يتمّ نقلها ما دامت تتضمّن التلاعب بالأجنة البشرية وتدميرها، فإنّها ليست مقبولة أخلاقياً"[٥٨].

البند الثالث – اليهودية والاستنساخ البشري: الشرّاح اليهود أبدوا رأيهم في الاستنساخ البشري، فقال بعضهم إنّ استنساخ أي من المخلوقات هو متعارض مع الديانة اليهودية. في حين قال آخرون من اليهود إذا كان الاستنساخ الحيواني بهدف إنتاج غذاء أحسن وعلاج أفضل أيضاً، فلا يوجد ما يمنع السماح به في اليهودية[٥٩].

المطلب الثالث
الاستنساخ البشري وأبعاده الأخلاقيّة

لقد أوضح جانب من الفقه[٦٠]، البُعد الأخلاقي في موضوع الاستنساخ بقوله "لقد أقرّ الفلاسفة العقلانيون قانون قياس قيمة الفعل بغايته، والخير والشر هم قطبا المجال الأخلاقي، والاستنساخ حادث علمي ثقافي طريف يثير الاهتمام بوجوده وبما ينجم عنه من احتمالات خطرة على الوجود في الطبيعة

(٥٦) د. داود سلمان السعدي، المرجع السابق، ص٣٨٣.
(٥٧) http://www.albayan.com.ae/albayan/2001/11/27/mnw/38.htm.
(٥٨) د. داود سلمان السعدي، المرجع السابق، ص٤٣٨.
(٥٩) http://www.islamonline.net/iol-english/dowalia-15-10/techng16.asp.
(٦٠) د. عادل العوا، الاستنساخ جدل العلم والدين والأخلاق، الإشراف العلمي د. هاني رزق، المرجع السابق، ص١٣٥-١٤٤.

وفي المجتمع، أمّا قيمته الأخلاقية فإنّها تنبثق من الهدف المراد منه، وينتهي بتحديد الرأي على أساس أنّ التوالد الجنسي هو الوسيلة المأمونة لحياة أفضل للإنسان، في حين أنّ التوالد اللاجنسي (الاستنساخ) سيواجه مقاومة أفكار قيمية وعادات راسخة، مصدرها الحياة الجنسية وبرمجة تكاثرنا وتطوّرنا على أساس من هذه الحياة الجنسية". وقال جانب آخر من الفقه من وجهة النظر التربوية والأخلاقية(٦١): إنّ فكرة الخلود التي راودت الإنسان منذ بداياته، وقضية الخلق لا تنفصل عن الاستنساخ وعلاقته بالخلود، ولا شكّ أنّ تصوّر الخلود عبر الاستنساخ تصور ناقص، وربّما لم يخرج الاستنساخ عن إطار الأخلاق حتى الآن؛ لأنّه كشف علمي تحت المراقبة، ولكن مجرّد ظهور نتائجه مهّد الطريق أمام النزعات اللاأخلاقية في حضارة باتت تفتقد الكثير من الضرورات الأخلاقية الإنسانية. لقد تطوّر مفهوم الأخلاق عبر التاريخ واستمر في عصرنا الحاضر.. ولكنه مع بداية الحروب الاستعمارية هبط إلى الحضيض وما زال، ومع تنبيهات المفكّرين والمبدعين والفلاسفة والمربّين إلى أزمة الأخلاق في حضارة التقانة، وتفسّخها إلى أبعد حدّ، مع ظهور النظام العالمي الجديد والثورة الإعلامية، فالعالم المتقدّم يفسّر الأخلاق ويؤولها بطريقة لا أخلاقية، وبقية العالم يفسّرها من خلال عجزه وقصوره. إنّ الجانب الأخلاقي للاستنساخ هو ما يجعله مرعباً بشكل أساسي، لما للأخلاق من دور حضاري سواء في علاقة الإنسان مع الإنسان، أو علاقة الإنسان مع الطبيعة من حوله. فإذا فصل الاستنساخ عن الأخلاق كان كارثة ستحيق بما بقي من قيم، والبعد الأخلاقي للاستنساخ هو الذي يمدّ هذه التقنية البيولوجية بالشرعية أو عدم الشرعية، فلا التلاعب بمصير البشر مقبول إنسانياً، ولا التلاعب بالطبيعة كذلك؛ لأنّ العلم لم يعد خاضعاً لمبدأ خدمة البشرية. إنّها أزمة الأخلاق وليست أزمة الاستنساخ؛ لأنّ فقدان البعد الأخلاقي في حضارة اليوم سيحوّلها إلى وسيلة

(٦١) عبد الواحد علواني، الاستنساخ جدل العلم والدين والأخلاق، إشراف علمي، د. هاني رزق، المرجع السابق، ص١٤٧-١٨٠.

تدمير وإفساد. والاستنساخ يظهر مهدّداً لمنظومة أخلاقية تشريعية سارت على نهجها البشرية آلاف الأعوام وتميّز عالم البشر عن بقية الكائنات. والاستنساخ قصور في فهم الطبيعة، فالإنسان ليس كائناً بيولوجياً فحسب، بل كائن تربوي وثقافي أيضاً، والتربية والثقافة لا تستنسخان، ولذلك فإنّ الاستنساخ لن يلد أو ينتج نماذج متماثلة. بينما يقول آخر(٦٢)، إنّ الاستنساخ إذا نفّذ على الإنسان فإنّه سيفرغه من الأمور الكثيرة المهمّة التي تصنع إنسانيته. الأمين العام لمؤتمر الأساقفة في الكنيسة الكاثولوكية الإسبانية جوزي سانشيز وصف الاستنساخ البشري بأنّه عمل غير أخلاقي(٦٣). ويوافق الدكتور ندى حكيم أستاذ زراعة الأعضاء ورئيس القسم في مستشفى سانت ماري بلندن ما قاله إيان ويلموت الذي استنسخ دوللي من أنّ الاستنساخ البشري، فيما لو تمّ، فهو عمل غير أخلاقي(٦٤). ويشكّك الدكتور شعبان إبراهيم(٦٥) أستاذ العلوم بكلية علوم البحار بجامعة وليام آند هيري في الاستنساخ التكاثري وأخلاقياته بسبب الآثار الضارّة المتوقعة. الدكتور إيان ويلموت الذي استنسخ دوللي، أعلن أنّ استنساخ إنسان تقنياً لهو شيء ضدّ الشرف والكرامة الإنسانية؛ لأنّ كل مخلوق بشري يتفرّد بما يميّزه في نظر الخالق، والاستنساخ يعدّ انتهاكاً لهذه المنحة التي منحنا الله إيّاها، وهي منحة التفرّد(٦٦). نعم إن التوجيه والتحكّم في التركيبة الجينية هو الذي يجعل الاستنساخ البشري غير أخلاقي، وقد كان

---

(٦٢) عدنان سبيعي، الاستنساخ جدل العلم والدين والأخلاق، إشراف د. هاني رزق، المرجع السابق، ص٢٠٣.

(٦٣) جوزي سانشيز، http://www.albayan.com.ae/albayan/2001/11/27/mnw/38.htm.

(٦٤) د. ندى حكيم، http://www.aljazeera.net/programs/opinion/articles/2000/12/12/-17-12-p.25.

(٦٥) د. شعبان إبراهيم، http://www.aljazeera.net/programs/opinions/articles/2000/12/12/-17-2.p.27-28.

(٦٦) د. إيان ويلموت، http://www.cnn.com/tech/9702/25/clone.creators/index.html.p2.

إعلان الفاتيكان الذي أشرنا إليه سابقاً[٦٧]، معبّراً عن ذلك تماماً حيث ورد في إعلانه "إن الاستنساخ كشكل من أشكال التحكم بالتكوين الجيني للإنسان يشكّل مسّا خطيراً بكرامة الكائن وحقه في تكوين جيني غير محدد سلفاً".

وبالمقابل، فإنّ الاستنساخ البشري غير التكاثري، بمعنى الاستنساخ الطبّي يلقى قبولاً تدريجياً؛ لأنّ الغاية والهدف المعلن عنه، لهذا النوع من الاستنساخ هو علاج بعض الأمراض المستعصية، كالزهايمر، والسرطان، وباركنسون، وأمراض القلب، والسكتة الدماغية وغيرها؛ ولأنّ الهدف من الاستنساخ الطبّي من ناحية تقنية أو إجرائية هو الحصول على خلايا جذعية في مرحلة الأربعة عشر يوماً الأولى من تكوّن الجنين، حيث يصار إلى أخذ الخلايا الناتجة من الانقسام، كخلايا جذعية كاملة القدرات (غير متخصصة) لتوجيهها أو تكثيرها، للاستفادة منها في مجال العلاج. لم يعد هنالك إلّا القليل ممّن يعارضون مثل هذا النوع من الاستنساخ. والمسألة الأخلاقية الوحيدة هنا التي تثار من قِبَل المعارضين لهذا النوع من الاستنساخ أيضاً، هي مسألة أو فعل التعدّي على الجنين خلال الأربعة عشر يوماً الأولى وأخذ خلاياه، بمعنى قتل هذا الجنين. البعض من وجهة نظر دينية، لا يرغب في هذا العمل أيضاً ويجعله شبيهاً بالإجهاض المرفوض.

ويطرح من يؤيّد منع هذا النوع من الاستنساخ بديلاً للخلايا الجذعية الناتجة من تكوّن جنين، وهذا البديل هو خلايا جذعية توجد في الحبل السرّي عند ولادة الإنسان أو في المشيمة، حتى إنّ الفاتيكان افتتح بنكاً للمشيمة أنشأته جامعة القلب المقدّس في روما، هذا البنك يقوم بتخزين مشايم بشرية وحبال سريّة تحتوي خلايا جذعية. فالفاتيكان يعارض إجراء التجارب باستخدام بويضات إنسانية مخصّبة ويعده أمراً غير أخلاقي، وقد يؤدّي إلى استنساخ البشر. أمّا خلايا المشيمة أو الحبل السرّي الجذعية، فيمكن، من وجهة نظر

(٦٧) انظر هامش ٥٤.

الأطباء، أن تستخدم نظرياً لإنماء الأنسجة والأعضاء والحلول محل أجزاء الجسم التالفة[٦٨].

ومن الجدير بالذكر، أنّ التجارب على الأجنة المستنسخة أصبح أمراً مسموحاً به في كثير من الدول الغربية، كما أشرنا سابقاً[٦٩]. وفي وقت متأخّر وبتاريخ ٢٠٠٢/١٠/١٣ تحدّث مجدّداً ويلموت وأعلن أنّ معهد روزلين سيبدأ تجاربه وأبحاثه على الخلايا الجذعية المأخوذة من أجنة مستنسخة لغايات علاج بعض الأمراض[٧٠].

هذه هي علاقة البعد الأخلاقي بالاستنساخ البشري. وبعد، فقد آن الأوان لبناء ما يمكن أن نسمّيه الموقف القانوني من الاستنساخ البشري، وهو موضوع المبحث الأخير من هذه الدراسة.

المبحث الثاني
الموقف القانوني من الاستنساخ البشري

الموقف القانوني المقصود تحت هذا العنوان، ليس تحديد مواقف الدول والتشريعات التي أصدرتها، أو ما قرّرته بشأن الاستنساخ؛ إذ يجب علينا التسليم بأنّ موضوع الاستنساخ ما زال قيد التكوّن أو النشوء، ومن هنا يأتي غياب الموقف القانوني النهائي أو الحاسم حول الموضوع. وأكثر من ذلك القول: إنّ الاستنساخ البشري التكاثري الذي يختلف عليه بشدّة هو أمر لم يتحقّق بعد، ومن ثم فإنّ الموقف القانوني سيكون في هذه الحالة محاولة استباقية لمنع حصوله أو التشجيع عليه وبناءً على التوقعّات في الوقت الحاضر. ولا بدّ من الإشارة في هذا المقام إلى أنّ الموقف القانوني من الاستنساخ البشري يبنى على عنصرين أساسيين، أولهما: الإنسان ووضعه القانوني الطبيعي الذي يحميه القانون. والثاني: تجارب الاستنساخ البشري، ومدى تعارضها أو موافقتها لمصلحة الإنسان ووضعه القانوني الطبيعي المشار إليه.

---

(٦٨) د. داود سلمان السعدي، المرجع السابق، ص٤٣٩.

(٦٩) انظر ص٢٨٨، ٢٨٩ من هذه الدراسة.

(٧٠) إيان ويلموت، وكالات الأنباء، نشرة أخبار قناة الجزيرة الفضائية، ٢٠٠٢/١٠/١٣.

وبناءً عليه، فإنّنا في هذا المبحث الذي سنضمّنه خلاصة ما سنتوصّل إليه في موضوع هذه الدراسة، سنعمد إلى قسمته إلى ثلاثة مطالب، نخصص الأول منها لبيان وضع الإنسان الطبيعي والقانوني الذي تحدّد له في القانون بشكل مركز وماله من حقوق وحماية قانونية تتعلّق بكونه إنساناً، ثمّ نخصص المطلب الثاني لموقف القانون من الاستنساخ البشري التكاثري، ثمّ سنبحث في المطلب الأخير الاستنساخ البشري الطبّي والموقف القانوني منه.

ونحن في هذا المبحث سنعمد إلى بيان الموقف القانوني، بناءً على الفن القانوني، ومن وجهة نظر تعتمد على الأصول القانونية العملية وليس على مواقف مسبقة اتّخذتها الدول وقرّرت بناءً عليها حكماً يتعلّق بالاستنساخ. ونضيف إلى ذلك أيضاً القول: إنّ الموقف القانوني الذي نحن بصدد تحديده ليس اختراعاً ولا فتوى، وإنما هو موقف موجود أصلاً، خلقته الظروف المختلفة التي تصنع القاعدة القانونية تجريدياً ونظرياً، ثمّ يكشف عنها الإنسان ويشرّع لها نصوصاً تتضمنها، فنحن سنحاول فقط رفع الغطاء والإشارة إلى شيء موجود تحته ولن نقوم بصنعه.

المطلب الأول
الوضع الطبيعي والقانوني للإنسان

الإنسان لأنّه هو موضوع الاستنساخ، فلا بدّ لنا من معرفة وضعه القانوني، لنرى بعد ذلك إذا ما كان الاستنساخ وما ينتج منه حيال الإنسان أمراً مباحاً أم محرّماً. فالإنسان هو الشقّ الأول من القضية، ومن خلال تعرّف وضعه سنتمكن من إبراز القضايا التي تتطلّب بيان الرأي والحكم. دراستنا لوضع الإنسان طبيعياً وقانونياً أشبه ما تكون بالتجسيم الذي يسمح لنا بمعرفة الأجزاء التي ستطالها أضرار الاستنساخ، أو ستنعم بفوائده، فيما لو حصل فعلاً.

الإنسان جسد وشخصية، وبتكامل لا يمكن الفصل فيه بين الاثنين، يتكوّن من مادة الجسم وكيان الشخص المعنوي وشخصيته، فرداً وإنساناً يحمي القانون وضعه، ويعدّه صاحب سموّ وكرامة مقارنة بالأشياء الأخرى من حوله.

لقد أوضح الأستاذ الدكتور حسام الدين الأهواني النظام القانوني لجسم الإنسان، وقال: إنّ جسم الإنسان لم يدخل إلى المجال القانوني إلّا منذ بداية النصف الثاني من القرن العشرين، عندما بدأ الاهتمام بحماية جسم الإنسان في مواجهة المساس به نتيجة ظهور الآلة. وفي هذا الوقت ذاته أسفر التقدّم الطبّي والعلمي عن إمكانية استخدام جسم الإنسان كقطع غيار بشري لإنقاذ صحّة المرضى وأجسامهم. ثمّ ظهر التلقيح الصناعي وإمكانية حفظ النطفة، ولأنّ جسم الإنسان ذاته كان هو البداية في التجارب، ظهر إعلان هلسنكي ليحدّد أخلاقيات التجارب العلمية على جسم الإنسان. والتشريعات المتفرّقة التي تشجع التقدّم العلمي الطبّي، حتى لا يغلق باب الرحمة بالمرضى وبالبشرية. إلّا أنّ الإنسان بحاجة إلى رعاية في مواجهة الطب، وفي الطريق إلى إيجاد نظام قانوني لحماية جسم الإنسان، عدّل القانون الفرنسي وجاءت المادة (١٦) تحت عنوان احترام جسم الإنسان، ثمّ كانت الاتفاقية التي وافق عليها المجلس الأوروبي؛ وهي الاتفاقية الخاصة بحماية حقوق الإنسان وكرامته الإنسانية في مواجهة الممارسات الطبية والبيولوجية. وممّا هو معروف في التعامل مع الإنسان وجسمه، أنّ النظام القانوني يقرّ مبدأ سموّ الإنسان والحفاظ على كرامته، وعدم قابلية الجسم للتصرّف فيه، وإن كان يجوز التصرّف بأجزاء من الجسم، دون التأثير عليه، في إطار التبرّع، وبإذن من صاحب الجسم، ويؤكد أنّ القانون لا يجيز التعامل بمقابل في جسم الإنسان أو جزء من أجزائه. ويخضع التعامل في جسم الإنسان لشروط، هي: ضرورة حصول الرضا المتبصّر ممن يريد التعامل في جسمه، وأن يكون الرضا قابلاً للعدول عنه لاحقاً وعدم معاملة الذي أصدر الرضا كمتعاقد في عقد، وأن يستهدف الإذن تحقيق مصلحة جديرة بالرعاية، ومجانبة التعامل في جسم الإنسان[٧١].

وممّا لا شكّ فيه، أنّ الوضع القانوني هذا الذي ينظر من خلاله إلى الإنسان، وإمكانية التعامل بجسده جزئياً وبإذنه، هو وضع قانوني يخصّ إنساناً

(٧١) د. حسام الدين كامل الأهواني، نحو نظام قانوني لجسم الإنسان، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، يناير سنة ١٩٩٨، العدد الأول، السنة الأربعون، ص٢٧-٦٢.

موجوداً وله شخصية قانونية، ولم يزل على قيد الحياة. فالحماية مقرّرة له بالتأكيد، وإذا ما أردنا مقابلة هذا الوضع لحقوق الإنسان وجسمه بموضوع الاستنساخ، فإنّ المسألة تنقسم إلى شقّين: الشقّ الأول يشمله التنظيم القانوني لجسد الإنسان، الذي أوضحه الأستاذ الأهواني في الإشارة السابقة، وهو شقّ يتعلّق بجسد من يمنح الخلية والبويضة اللتين ستستعملان في عملية الاستنساخ، وهذا الشقّ ينظمهُ القانون بالتبرع، والتنازل عن الخلية كجزء من الجسد والبويضة من مبيض امرأة لا يؤثر على الكيان المادي لجسم الإنسان أو المرأة مانحة البويضة، ولكن كرامة الإنسان تدخل في الاعتبار، ويمكن للنظام القانوني نفسه الذي أشرنا إليه لدى الأستاذ الأهواني، أن يمنع هذا التبرّع بالنظر إلى الهدف أو الغاية منه إن كان يتعارض مع كرامة الإنسان وسموّه ومصلحة الجنس البشري. أمّا الشقّ الثاني، وهو الذي يتجاوز الحماية القانونية لجسم الإنسان، فهو الشقّ الخاص بالشخص أو الجنين (الإنسان بعد الميلاد فيما لو تمّ استنساخه) المستنسخ، وهذا الشقّ يثير مسائل قانونية أكثر مما يثيره النظام القانوني لحماية جسم الإنسان، فهو أولاً مشمول بالحماية القانونية لجسم الإنسان، انطلاقاً من أنّ المولود هو إنسان، وجسمه أيضاً محل حماية ولا يجوز الإساءة إليه ولكرامته كشخص. ومشكلة هذا الشقّ من المسألة أنّ الإنسان لم يستنسخ بعد، ولم يحكم على عملية استنساخه تكاثرياً بأنّها مأمونة العواقب، ولذلك فإنّ ما سيطرح كقضية قانونية هو السماح بهذا الاستنساخ التكاثري أو منعه. أمّا أكثر القضايا تعقيداً في هذا الشق، فهي عملية الاستنساخ بحدّ ذاتها؛ هل تعدّ اعتداءً على الطريقة الطبيعية التي يوجد بوساطتها الإنسان المتمايز المتفرّد في صفاته؟ والتساؤل الذي طرح أيضاً هو: هل يجوز لنا أن نحكم على إنسان بأن يوجد مستقبلاً وقد تحدّدت صفاته الجينية سلفاً وأصبح معروفاً على خلاف الفطرة التي يتكون على أساسها البشر؟ وقد سبق أن أشرنا إلى مقولة الفاتيكان بهذا الخصوص، التي ورد فيها أن الإنسان أصبح له الحقّ في تكون جيني غير محدّد سلفاً ولا يمكن استنساخه. إنّ تحديد هويته سلفاً في رأي الفاتيكان يشكّل مساساً خطيراً بكرامته وبوصفه كائناً بشرياً. وبيان

الرأي في الاستنساخ البشري التكاثري سيكون هو موضوع المطلب الثاني في هذا المبحث.

المطلب الثاني
الموقف القانوني من الاستنساخ البشري التكاثري

تطوّرات الهندسة الوراثية جعلت احتمال وجود إنسان مستنسخ أمراً محتملاً، وقد زاد هذا الاحتمال بعد استنساخ النعجة دوللي، إذ أثبت استنساخها إمكانية استنساخ الفقاريات العليا، ووجود إنسان من غير أب لم يحدث إلّا مرّتين في التاريخ، أبونا آدم عليه السلام خلقه الله – سبحانه وتعالى – من الطين، ثمّ نفخ فيه الروح، ليصبح أول إنسان بلا أب وبلا أم، وكذلك المسيح الذي ولدته العذراء من غير أب. الاستنساخ البشري التكاثري يطرح إمكانية وجود إنسان من غير أب من جديد، ويطرح إمكانية التنسيل عن غير الطريق الجنسي المعروف.

الذي لا شكّ فيه أنّنا مدفوعون، بالتأكيد، إلى محاولة استباقية لتقرير شيء ما إزاء الموضوع وهو إجراء تجربة الاستنساخ التكاثري على الإنسان. فنظراً لأهمية الإنسان، ونظراً لسموّه على بقيّة المخلوقات، ولأنّ حقوقه مصونة، فإنّ ذلك أوقع على البشرية عبء التوصّل إلى رأي وقرار في تجربة استنساخ البشر تكاثرياً قبل أن تحصل هذه التجربة. ولأنّ القانون لا يسمح بما هو ضار بالإنسان وجسده بالاستناد إلى حقوق مقرّرة لهذا الإنسان، ولأنّ الإنسان لا يمانع في التجارب العلمية والطبية، ولا يقف عائقاً في سبيل تقدّم العلم، وما يحتمل أن يجلبه هذه التقدّم من الخير للبشرية، فإنّ الحكم على السماح بتجربة الاستنساخ البشري أو رفضه، سيكون مرهوناً بالحكم على التجربة بأنها ضارّة أو نافعة قياساً على تجربة النعجة دوللي مع الفارق بين الاثنين، وهذا الفارق كبير ومرعب في آن معاً؛ لأنّ العلماء لن يستطيعوا الجزم بأنّ ما هو آمن بالنسبة للنعاج سيكون كذلك بالنسبة للإنسان.

لكن التقنيات تتقدّم، وإمكانية التقدّم العلمي واردة، والتحسين في مجال إجراء التجارب مستمر، ولأجل ذلك فإنّ المخاوف التي يضعها البعض عائقاً في سبيل السماح باستنساخ بشري، قد تزول بمرور الزمن. فماذا سيكون عليه الحال إذن؟

النظام القانوني، في مجال الاستنساخ البشري مطلوب منه، أن يجيب عن مسألتين، الأولى: السماح بتجربة الاستنساخ البشري التكاثري أو منعها، والمسألة الثانية: كيف سيكون السبيل إلى نظام قانوني يتعلّق بالمسألة ولكنه لا يصادر على التقدّم العلمي والتجارب. بالنسبة للمسألة الأولى، فإنّ التساؤلات تتركّز على ما يتمّ التيقن منه في الوقت الحاضر من وجود المضار أو المنافع، بالنسبة للفرد المستنسخ والمانح لخلايا جسمه من أجل الاستنساخ، وكذلك التحقّق من موضوع الاستنساخ البشري التكاثري من حيث آثاره الضارة على البشرية كلها، وعلى حياة النّاس اجتماعياً وعلى مكوّنات الثقافة بالنسبة للأمم أو الإنسان على العموم.

الذين ذكروا فوائد مدعاة للاستنساخ البشري، ذكروا فوائد[٧٢]، إمّا أن تكون متواضعة وغير مؤكّدة كأن يستنسخ زوجين عقيمين أحدهما من أجل أن يكون الطفل المستنسخ ابناً لهما، وهذه الفائدة على تواضعها تنطوي على إشكالية أيضاً، وهي عدم وجود النظام القانوني القادر على نسبة المولود لهما، والأرجح أنّ ذلك لو حصل فهو سينسب إلى والد مانح الخلية وليس لمانح الخلية نفسه. أمّا الفوائد الأخرى، فهي أقرب ما تكون إلى الخيال العلمي كالتخلّص من الشيخوخة، أمّا الفوائد العلاجية أو توفير الأعضاء البديلة، فهذه يتكفّل بها نظرياً حتى الآن الاستنساخ الطبي وليس الاستنساخ البشري التكاثري.

وفي مقارنة هذه الفوائد التي يمكن التجاوز عنها مؤقّتاً، فإنّ الآثار الضارّة المعروفة حتى الآن عن طريق الحيوانات المستنسخة، تتمثل في اعتلال الصحّة،

(٧٢) انظر في تفصيل ذلك ص٢٧٩، ٢٨٠ من هذه الدراسة.

والعيوب الدموية والقلبية والشيخوخة المبكّرة، واحتمالات حصول الطفرات الجينية[٧٣]. ناهيك عن الآثار غير المحدّدة والمتعلّقة بالمسألة الاجتماعية[٧٤]، وغير الاجتماعية، وما يمثّله الاستنساخ البشري التكاثري من تجاوز على حقوق الشخص المستنسخ (النسيل)، حيث سيفرض عليه خريطة جينية معروفة سلفاً، وأمراضاً معروفة سلفاً، وربّما عمراً معروفاً أمده على الغالب سلفاً، وهذا تعدٍّ ليس له حدود على شخص سيكون وجوده جريمة في حقّه لو ولد عن طريق الاستنساخ. لقد قيل: إن المستنسخ سيكون شخصاً بلا روح، والأديان تقرّ بأنّ الروح تنفخ في الإنسان عبر أطوار تخلّقه بالطريق الطبيعي، وهو ما أشرنا إليه سابقاً في القرآن الكريم.

خلاصة القول: إن القانون بمنطقه المعروف في حماية الإنسان وجسده، وعن طريق الأسلوب الفنّي الذي تخلق فيه أحكام القانون على أساس الموازنة وترجيح المصلحة على الأضرار، فإنّ موقف القانون من الاستنساخ البشري التكاثري هو المنع والتحريم، ويجب أن يكون ذلك تحت طائلة الجزاء.

أمّا بخصوص المسألة الثانية فإنه، حتى لا يكون القانون سبباً في منع التقدّم العلمي والتجارب، يجب أن يتضمّن القانون الذي يمنع تجارب الاستنساخ البشري التكاثري ما يفيد أنّه يمكن إعادة النظر مستقبلاً في الموضوع، إذا ما تغيّرت المعطيات، بسبب التقدّم العلمي والتجارب، فالقانون حينئذ لا يمانع في تجارب إن ثبت أنها تحل مشكلة للإنسان، وأنها كانت مأمونة العواقب. لذلك فإنّنا نكرّر هذا القول على شكل توصية ندعو فيها جميع الدول إلى إصدار قوانين تحرّم التجارب على الاستنساخ البشري التكاثري، وأن تكون هذه القوانين متضمّنة ما يشير إلى استمرار الحكم إلى أن تتغيّر الظروف، وتغيّر الظروف يجب أن يكون من خلال الإعلان عنه من قِبَل هيئة عالمية، وندعو الأمم المتحدة والدول إلى السعي لإيجادها، لتعطي هي إشارة البدء بالسماح بالتجارب إن

(٧٣) انظر في تفصيل ذلك ص٢٧٩، ٢٨٠ من هذه الدراسة.
(٧٤) انظر في تفصيل ذلك ص ٢٨١ ، ٢٨٢ من هذه الدراسة.

أصبحت آمنة، وأن يكون ذلك من خلال إذن تسمح به الهيئة نفسها بإجراء التجارب التي لن يسمح بها إلّا إذا كان هدفها المصلحة للعموم.

المطلب الثالث
الموقف القانوني من الاستنساخ البشري العلاجي

الاستنساخ البشري العلاجي يبدأ بالخطوات نفسها التي تبدأ فيها عملية الاستنساخ، ولكن قبل نهاية ١٤ يوماً على الجنين، أو بمعنى آخر على الخلايا التي بدأت بالانقسام، يصار إلى وقف العملية وأخذ الخلايا الناتجة من الانقسام، بوصفها خلايا جذعية سيتعامل معها من أجل توجيهها للتخصص في إنتاج نوع من الأعضاء أو الأنسجة، وذلك باستخدام تقنيات الزرع في المخابر. هذا الاستنساخ الموعود سيعطي قطع غيار، وأعضاء بديلة للأعضاء المعتلّة عند الإنسان المريض، وهذه الأنسجة لن يرفضها جسمه أو جهازه المناعي؛ لأنّها متجانسة وهي أصلاً من هذا الجسم.

تثار هنا قضية أنّ بعضاً من الفقهاء ومن رجال الدين، يعدون مثل هذا النوع من التجارب أو الاستنساخ مرفوضاً أيضاً؛ لأنّ إلغاء وجود جنين خلال الأربعة عشر يوماً الأولى، هو بمنزلة القتل لهذا الجنين، وفي ذلك حرمة ورفض خصوصاً من الناحية الدينية.

وفي الجانب المسيحي، دعا الفاتيكان إلى استخدام خلايا جذعية من المشيمة أو الحبل السرّي بعد إنشاء بنك للمشيمة، ولكن هذا البديل حقيقة لن يغني عن الاستنساخ البشري العلاجي؛ لأنّ المشيمة لن تحفظ إلّا من قِبَل من سيولدون حديثاً، وكل من تعدّوا سن الولادة الحديثة لن يستفيدوا من هذا البديل. أضف إلى ذلك أن نسبة ضئيلة جداً من الذين سيولدون بعد الآن هي التي ستحفظ لها مشيمتها في البنوك.

أمّا في الشريعة الإسلامية، فقد ثبت أن هنالك رأياً في الفقه الإسلامي يسمح بإسقاط الجنين قبل نفخ الروح فيه لأسباب علاجية، وبناءً عليه يتوصّل بعض الفقهاء في الوقت الحاضر إلى عدم الممانعة في مثل هذا النوع من الاستنساخ(٧٥). ونفخ الروح يستند فيه الفقه الإسلامي إلى النصوص، بخاصة الحديث الشريف الذي ورد فيه أن الجنين يجمع في بطن أمّه ٤٠ يوماً ثمّ يكون علقة ٤٠ يوماً، ثمّ مضغة مثل ذلك، ثمّ تنفخ الروح فيه بواسطة مَلَك، وتوصّل الفقه إلى القول بأنّ الروح تنفخ عند ١٢٠ يوماً من عمر الجنين، وقال جانب آخر من الفقه بأنّ الروح تنفخ على أربعين يوماً. والروح لا يعرف عنها شيء وهي من أمر الله، ولا يوجد في كتب الطبّ التي تعنى بالأجنة ما يشير إلى تغير يطرأ على الجنين في اليوم الـ ١٢٠، أو اليوم الـ ٤٠ من عمره، لكن العلماء يقولون: إنه عند بلوغ ١٢٠ يوماً يبطئ النمو وتأخذ الأعضاء حجمها النسبي وتتصلبُ العظام(٧٦).

الاستنساخ العلاجي إذن، نوع من العلاج، وفي الوقت الحاضر، كما أسلفنا سابقاً(٧٧)، فإنّ الدول عادت إلى السماح بمثل هذه التجارب، وآخر إعلان لإيان ويلموت قال فيه إن معهد روزلين سيقوم بهذا النوع من التجارب من أجل علاج بعض الأمراض المستعصية. ولم يعد مثل هذا النوع من الاستنساخ ممنوعاً، لا في الولايات المتحدة، ولا في بريطانيا، وكذلك ألمانيا وإن كانت تستورد الأجنة، وتقدير هذا النوع من الاستنساخ لإعطاء الرأي القانوني فيه، يعتمد على مسألتين: الأولى تتعلق بالسماح بإلغاء وجود الجنين المتكوّن من عملية استنساخ خلال الأربعة عشر يوماً الأولى، والتأكد من أنّ القانون لا يمانع في ذلك. أمّا المسألة الثانية، فهي تقدير التجارب العلاجية وإذا ما كانت ستوجّه فقط إلى مصلحة المرضى ولغايات شفائهم.

---

(٧٥) أنس أبو شادي، http://www.aljazeera.net, op. cit, p. 27.

(٧٦) Moore, Persaud, Before we born, Essentials of embryology and birth defects. 5th edition, 1998, p. 87.

(٧٧) انظر في تفصيل ذلك ص٢٨٨، ٢٨٩ من هذه الدراسة.

أما بالنسبة للمسألة الأولى فإنّ الموقف القانوني لدينا يتكون بناء على ثقافات شتى، والشريعة الإسلامية تعتبر مكوناً رئيسياً من مكونات هذه الثقافات، وبما أن الفقه الإسلامي أباح إسقاط الجنين لأسباب علاجية – وقد أشرنا للفتوى بهذا الخصوص في الهامش ٧٣ – فإننا لا نرى ما يمنع من القيام بالاستنساخ العلاجي. كما أن وجهة النظر القانونية في العديد من الدول تسمح بهذا النوع من الاستنساخ، وخصوصاً الدول الغربية المسيحية التي بدأت التجارب فيها وتكونت وجهة النظر القانونية لديها على الرغم من تحفظات الكنيسة.

أما المسألة الثانية وهي تقدير التجارب العلاجية، ومراقبة الوجهة التي ستتجه إليها فيما إذا كانت في مصلحة المرضى ولغايات العلاج فقط، فإننا نفضل أن تكون هنالك هيئة دولية تعنى بشؤون الاستنساخ، وتكون هي المسؤولة عن إعطاء الإذن للمعاهد المتخصصة والعلماء بإجراء هذه التجارب على الاستنساخ العلاجي، وهي الهيئة التي تضمنتها توصياتنا السابقة.

الخاتمة

الاستنساخ البشري، تلك القضية الساخنة التي أطلقها الإعلام عالمياً، بعد أن أعلن فريق البحث الأسكتلندي عن ميلاد النعجة دوللي عن طريق الاستنساخ. كان لا بدّ من إبداء الرأي فيه من وجهة نظر قانونية.

فموضوع الاستنساخ ما زال في طور البدايات، وهو موضوع خطير جداً، يجب أن لا يترك للعلماء في مجال العلوم البيولوجية، الذين قد تستدرجهم الشهرة إلى الوقوع في ما يمكن أن يترك أثراً ضاراً على البشرية وصحّة النّاس.

ولا يمكن لمن يريد أن يدلي بدلوه للفتوى في الموضوع قانونياً أو شرعياً إلّا أن يلم بالحد الأدنى الذي يمكنه من تعرف الموضوع؛ لأنّه دون هذه المعرفة لا يمكن إعطاء الرأي، فالإنسان لا يعطي رأياً بما يجهل.

وموضوع الاستنساخ على صعوبته حاولنا في هذه الدراسة تعريفه بشكل مبسّط، يمكن الباحث في القانون ومجال تخصص العلوم الإنسانية والاجتماعية من تعرفه بالحدود الدنيا.

لم يكن مقبولاً حتى النهاية ألا يعطى الرأي في الموضوع بحجّة عدم معرفته جيداً، ونحن لا نقول: إنّنا قدّمنا كل شيء عن الاستنساخ، وإنّما ما يكفي، ليمكن للمتخصص في القانون أو الشريعة أو العلوم الاجتماعية الأخرى إبداء الرأي في المسألة.

هنالك ما يلفت النظر في بعض الآراء التي قيلت في الاستنساخ بأنّه تغيير في خلق الله، ومحاولة التعدّي على صنعة الإله في الخلق، مع العلم بأنّ الخالق يَخْلق من العدم، ولم يفعل العلماء الذين استنسخوا النعجة دوللي سوى الاستهداء بالناموس الذي وضعه الله للخلق والتكاثر، ولم تكن وسائلهم سوى الخلية وما بداخلها من إعجاز المورثات، وكذلك البويضة، وكلتاهما من خلق الله وليس من خلق العلماء الذين يقومون بالتجارب.

المراجع:

القرآن الكريم:

- الدكتور أنس أبو شادي، http://www.aljazeera.net/programs/opinions/articles/2000/12/12-17-2.htm.
- الدكتور إيان ويلموت، http://www.cnn.com/tech/9702125/clone.creators/idenx.htm.
- جوزي سانشيز، http://www.albayan.com.ae/albayan/2001/11/27/mnw/38.htm.
- الدكتور حسام الدين الأهواني، نحو نظام قانوني لجسم الإنسان، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، يناير، سنة ١٩٩٨، العدد الأول، السنة الأربعون.
- العلّامة حسين فضل الله، الاستنساخ والدين، إشراف علمي د. هاني رزق، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، ط١٩٩٧.
- الدكتور داود سلمان السعدي، الاستنساخ بين العلم والفقه، دار الحرف العربي، ط٢٠٠٢.
- الدكتور شعبان إبراهيم، http://www.aljazeera.net/programs/lpinions/articles/2000/12/12/-17-2.htm.
- الدكتور عادل العوا، الاستنساخ والأخلاق، إشراف علمي د. هاني رزق، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، ط١٩٩٧.
- الدكتور عبد الحميد وفيق، http://wind.prohosting.con/taybah/a2.htm.
- الدكتور عبد المجيد القطمة، http://www.aljazeera.net/programs/lpinions/2001/12/12/-4-1.htm.

- الدكتور عبد الواحد علواني، الاستنساخ على مشارف القرن الحادي والعشرين، إشراف علمي د. هاني رزق، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، ط١٩٩٧.
- الدكتور عدنان سبيعي، الاستنساخ المستجد مناهج ومواقف إنسانية، إشراف علمي د. هاني رزق، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، ط١٩٩٧.
- الدكتور محمد صادق صبور، هل بالإمكان تنسيل البشر، دار الأمين، القاهرة، ط١٩٩٧.
- الدكتور ندى حكيم، http://www.aljazeera.net/programs/opinions/articles/2000/12/12/-17-2.
- الدكتور هاني رزق، الاستنساخ الجوانب الإنسانية والأخلاقية والدينية، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، ط١٩٩٧.
- الدكتور وهبة الزحيلي، الاستنساخ الجوانب الإنسانية والأخلاقية والدينية، إشراف علمي د. هاني رزق، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، ط١٩٩٧.
- مؤتمر الفقه الإسلامي، التوصيات، الدورة العاشرة، الدار البيضاء، ١٧/٦/١٩٩٧، ملحق في كتاب د. هاني رزق، الاستنساخ جدل العلم والدين والأخلاق، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، ط١٩٩٧.
- Dr. Abdulaziz Sachedina, University of Virginia, http://www.people.virginia.edu/-aas/issues/cloning.htm.
- Moore, Persaud, Before we born, Essentials of embryology and birth defects. 5th edition, 1998.
- Postel, Vinag, o. et Millet, A. La Recherche 297, 1997.
- http://www.islamonline.net/iol-english/dowalia-15-10/techng16.asp.
- http://news.masrawy.com/masrawy.news/25042002/81188/news.htm.
- http://www.religiostolerance.org/clo-reae.htm.
- http://www.biol.tuskuba.ac.jp/macer/ej121/ej121j.htm.
- http://www.catholocdoctors.org.uk/cmq/aug2000/cloning.legal.aspects.htm.

- وكالات الأنباء، تلفزيون، قناة الجزيرة الفضائية، الأخبار، ١٣/١٠/٢٠٠٢.